



المناضل-ة

Almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 02 أبريل 2026

الحرب على إيران: من يدفع الثمن؟

المغرب في زمن الحرب: اقتصاد تابع يتلقى الصدمات

• من أعلام الحركة
العمالية المغربية:
جان دريش
Jean Dresch

• التعليم في المغرب
بين خطاب الجودة وواقع
الشغيلة: قراءة نقابية
في تقرير TALIS 2024

• الأراضي السلاوية في
المغرب: صراع بين الفلاحين،
والدولة، والأعيان في زمن
الرأسمال العقاري

• إسرائيل الكبرى؟
عزم على بسط
الهيمنة الإقليمية

• المنتدى الوطني
للمدرس: ملامسة لعمق
الأزمة أم إعادة إنتاج لها؟

• مؤسسة شرق - غرب
والمفوضية UNHCR أبواب
القمع والإقصاء
الحلقة الأولى: حكايات لاجئين
خلف أبواب مغلقة



افتتاحية؛ الحرب على إيران: من يدفع الثمن؟

ومصالحها، حتى وإن كان ذلك على حساب الأغلبية. أما الإجراءات الظرفية، من قبيل اللجان أو تجنيد بعض الأسعار، فتبقى حلولاً مؤقتة، موجّهة بالأساس للحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، ولا تمس جوهر المشكلة.

إن ما تكشفه هذه الحرب يتجاوز مجرد هشاشة ظرفية، ليرز حدود نموذج اقتصادي قائم برمته: نموذج يعتمد على الاستيراد، ويكرس الاندماج التابع في السوق العالمية، وينقل كلفة الأزمات إلى الطبقات الشعبية والفئات الهشة. وقد ساهمت



إن النضال من أجل السيادة الاقتصادية والغذائية والطاقية، ومن أجل العدالة الاجتماعية والتحرر من التبعية، هو في جوهره جزء من نفس المعركة ضد الحرب. لأن ما يجري ليس صراعاً بعيداً، بل انعكاس مباشر لنظام عالمي يضع الربح فوق حياة البشر.

سياسات مثل التوسع في المديونية، وتفكيك أنظمة الدعم، وترك تحديد الأسعار لآليات السوق، في تعميق هذه الاختلالات بدل معالجتها.

لذلك، فإن رفض الحرب لا ينبغي أن يقتصر على بعدها الأخلاقي، بل يجب أن يمتد إلى جذورها البنوية، أي إلى نظام عالمي قائم على الهيمنة والاستغلال. ومن هنا تبرز ضرورة طرح الأسئلة الجوهرية: من يملك الثروة؟ من يقرر؟ ومن يدفع الثمن؟

إن النضال من أجل السيادة الاقتصادية والغذائية والطاقية، ومن أجل العدالة الاجتماعية والتحرر من التبعية، هو في جوهره جزء من نفس المعركة ضد الحرب. لأن ما يجري ليس صراعاً بعيداً، بل انعكاس مباشر لنظام عالمي يضع الربح فوق حياة البشر.

بقلم، جريدة المناضل-ة

الصدمات الخارجية. ومع ارتفاع أسعار النفط، لا يملك التحكم فيها، بل يجد نفسه مضطراً لتحمل تبعاتها. هذا هو جوهر التبعية: تتخذ القرارات في مراكز القوة، بينما تتحمل بلدان الجنوب العالمي وشعوب العالم نتائجها مستنكفة عن استعمال قدرتها الفعلية على التأثير، فينعكس ذلك على الميزان التجاري، وترتفع كلفة الاستيراد، وتزيد الضغوط على المالية العمومية، قبل أن تنقل هذه الأعباء في النهاية إلى الداخل، أي إلى المستهلكين-ات والشغيلة وصغار المنتجين-ات.

وفي هذا السياق، لا تُوزَع الأزمات بشكل متساو. فالفئات الشعبية هي التي تدفع الثمن الأكبر دائماً. إذ يؤدي ارتفاع أسعار المحروقات إلى زيادة تكاليف النقل، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء. ومع تصاعد أسعار الحبوب عالمياً، يصبح الأمن الغذائي مهدداً بشكل متزايد. يعاني الفلاح الصغير من ارتفاع كلفة الإنتاج، ويواجه العامل تدهور قدرته الشرائية، بينما يجد العاطل نفسه في وضع أكثر هشاشة. في المقابل، يستفيد كبار المستوردين والوسطاء والشركات التي تراكم أرباحها من تقلبات السوق. لا يتعلق الأمر بمفارقة عابرة، بل بألية بنوية تتحول فيها الأزمات إلى فرص للربح.

ويعكس الموقف الرسمي المغربي هذا الواقع بدوره. فحالة الاصطفاف مع الحلفاء الدوليين، وتجنب إدانة القوى الكبرى، تعكس ارتباط مصالح الطبقات الحاكمة بمنظومة عالمية قائمة على التبعية. في هذا الإطار، لا تتف الدولة على مسافة واحدة من مختلف الأطراف، بل تميل إلى حماية توازنات تحم استقرار البرجوازية المغربية

في نهاية مارس 2026، شنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بدعم من إسرائيل، هجوماً على إيران استهدف مواقع عسكرية ونووية في عدة مدن. غير أن ما يحدث لا يمكن اعتباره حدثاً معزولاً، بل هو حلقة جديدة في صراع إمبريالي ممتد، تتنافس فيه القوى الكبرى على السيطرة على الموارد والأسواق والممرات الاستراتيجية.

يشكّل مضيق هرمز شرياناً حيوياً للرأسمالية العالمية، إذ إن التحكم فيه يعني السيطرة على جزء أساسي من تدفق النفط، عصب الاقتصاد العالمي. من هذا المنظور، لا تبدو هذه الحرب الأمريكية-الصهيونية «دفاعاً عن النفس»، بقدر ما هي صراع على الهيمنة على هذا الممر الاستراتيجي.

فالحروب، في منطق النظام الرأسمالي، ليست طارئة أو عرضية، بل هي امتداد طبيعي لديناميات التوسع. عندما تسعى الشركات الكبرى والدول القوية إلى تأمين أسواق جديدة وموارد أقل كلفة، يتحول التنافس الاقتصادي إلى صراع عسكري مفتوح. لذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط عقب الهجوم ليس نتيجة جانبية، بل تعبير عن منطق بنوي: كل ارتفاع في الأسعار يدر أرباحاً إضافية لشركات الطاقة الكبرى، بينما تتحمل الشعوب الكلفة. وهكذا يعاد توزيع العبء من المركز إلى الأطراف، أي من الدول الغنية إلى بلدان الجنوب.

قد يبدو المغرب بعيداً جغرافياً عن ساحة الحرب، لكنه مندمج في بنية تبعية داخل الاقتصاد العالمي. فاعتماده الكبير على استيراد الطاقة والمواد الأساسية يجعله شديداً الهشاشة أمام



المغرب في زمن الحرب: اقتصاد تابع يتلقى الصدمات

بقلم؛ ق.م. المعطي



حين اندلعت المواجهة العسكرية في الخليج أواخر فبراير/شباط 2026، لم تكن الرباط ضمن قائمة الأهداف، ولم تتحول الجغرافيا المغربية إلى ساحة حرب. ومع ذلك، سرعان ما تبين أن المسافة لا تحمي من الارتدادات، وأن الحروب في زمن العولمة لا تهأس بالكيلومترات، بل بمواقع الاقتصادات داخل النظام العالمي.

السوق وتموقع البلاد داخل الاقتصاد العالمي.

تشكّل المحروقات نقطة الدخول الأكثر مباشرة لهذه الصدمة. فبلد يستورد نحو 90% من حاجياته الطاقية يظل، بحكم موقعه، عرضة لتقلبات السوق العالمية. غير أن ما يحول هذه التبعية إلى عبء اجتماعي ثقيل ليس فقط هذا الاعتماد، بل الكيفية التي أدير بها القطاع داخلياً. فنذ تحرير أسعار المحروقات سنة 2015، تخلّت الدولة عن دورها كوسيط يمتص الصدمات، ونقلت تقلبات السوق بشكل شبه كامل إلى المستهلك. وبهذا المعنى، لم يكن التحرير مجرد إصلاح تقني، بل إعادة توزيع صريحة للمخاطر،

المحروقات-صدمة التحرير

لم يعد الغلاء في المغرب مجرد موجة ظرفية مرتبطة باضطرابات دولية عابرة، بل تحول إلى تجربة يومية مستقرة، تعيد تشكيل شروط العيش والعمل على نحو عميق. فنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، بدا وكأن الاقتصاد الوطني يتلقى صدمة خارجية قوية، غير أن سرعة انتقال آثارها واتساع نطاقها داخلياً يكشفان أن الأمر يتجاوز عامل الظرفية، ليعكس اختلالات بنيوية في طريقة تنظيم

ما يعيشه المغرب اليوم ليس أثراً عرضياً لصراع خارجي، بل نتيجة مباشرة لبنية اقتصادية تجعل الصدمات العالمية تنتقل إليه بسرعة وكلفة مرتفعة. فالمسألة لا تتعلق فقط بارتفاع أسعار أو اضطراب الإمدادات، بل بانكشاف عميق لنموذج تنموي ظل لعقود قائماً على الاندماج غير المتكافئ في السوق العالمية، حيث تُستورد شروط الاستقرار كما تُستورد الطاقة والقمح.

بهذا المعنى، لا تصل الحرب إلى المغرب بالصواريخ، بل عبر الأسعار، والفواتير، وتآكل القدرة الشرائية. وهي، في ذلك، أكثر دواماً وأشد وطأة.



المغرب في زمن الحرب: اقتصاد تابع يتلقى الصدمات

بقلم؛ ق.م. المعطي

تنموي يمكن أن يفكك هذه الحلقة التي تحول كل صدمة خارجية إلى أزمة معيشية داخلية؟ ليس الأمر ترفا فكريا، بل ضرورة اجتماعية ملحة في سياق تتزايد فيه كلفة العيش بوتيرة أسرع من قدرة البشر على التحمل.

اقتصاد بأوجه هشاشة متعددة

ليس ما يواجه الاقتصاد المغربي اليوم مجرد تراكم عرضي للاختلالات، بل هو تعبير مكثف عن بنية اقتصادية تتسم بتعدد أوجه الهشاشة وتداخلها. فالمديونية المرتفعة، واستنزاف الطبقة الوسطى، واتساع القطاع غير الرسمي، وارتهاق الفلاحة للتقلبات المناخية والسوق العالمية، ليست ظواهر منفصلة يمكن معالجتها كلا على حدة، بل هي وجوه مختلفة لمنطق واحد يحكم إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي من موقع تابع. ضمن هذا المنطق، لا تتحدد شروط إعادة إنتاج الاقتصاد داخليا، بل ترتب بدرجة كبيرة لعوامل خارجية، ما يجعل كل توازناته قابلة للاهتزاز مع كل اضطراب عالمي.

تظهر المديونية، في هذا السياق، حدود القدرة على تحقيق تراكم داخلي مستقل، إذ تتحول من أداة مزعومة لتمويل التنمية إلى آلية دائمة لتعويض ضعف الإنتاجية والقاعدة الصناعية وامتصاص الفائض الاجتماعي لصالح الدائنين. ويرتب عن ذلك توجيه جزء متزايد من الموارد الوطنية نحو خدمة الدين، على حساب الاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية. في المقابل، تعيش الطبقات الشعبية حالة تآكل مستمر، نتيجة ضغط تكاليف المعيشة وهشاشة سوق الشغل، ما يضعف قدرتها الاستهلاكية ويقلص دورها كرافعة للطلب الداخلي، ويعمق بالتالي الاعتماد على الأسواق الخارجية.

آليات التفاوض الجماعي، تظل الأجور جامدة أو بطيئة التكيف مع ارتفاع الأسعار. والنتيجة هي تآكل مستمر في الأجر الحقيقي، أي في ما تتيحه الأجور فعليا من سلع وخدمات.

لا يقتصر هذا التآكل على مستوى الاستهلاك، بل يمتد إلى شروط العمل نفسها. فالمقاومات، تحت ضغط ارتفاع التكاليف، تسعى إلى الحفاظ على هوامش ربحها عبر تكثيف العمل أو تعميم أشكال تشغيل أكثر هشاشة. وهكذا، يدفع العامل التكلفة مرتين: مرة كمستهلك يواجه الغلاء، ومرة كمنتج يطلب منه امتصاص جزء من الأزمة داخل مكان العمل.

إذا ما جمعنا هذه المستويات الثلاثة- الطاقة، الغذاء، الأجور- يتضح أننا أمام آلية مترابطة تنقل الصدمات من الخارج إلى الداخل، ثم تعيد توزيعها اجتماعيا بشكل غير متكافئ. صدمة في سوق الطاقة تتحول إلى تضخم في النقل والغذاء، ثم إلى تآكل في الأجور، لتستقر في النهاية كندهور في شروط العيش.

ما يكشفه هذا المسار ليس مجرد هشاشة ظرفية، بل منطقاً أعمق يقوم على خصخصة الأرباح وتعميم الخسائر. ففي قترات الاستقرار، تترك السوق لتراكم الأرباح لدى الفاعلين الخواص، بينما في لحظات الأزمة، يعاد توزيع الكلفة عبر الأسعار على عموم المجتمع. ضمن هذا الإطار، لا تعود السوق تلك «الآلية المحايدة» المزعومة، بل تصبح أداة لإعادة إنتاج التفاوتات، حيث تتحمل الفئات الشعبية العبء الأكبر لكل اضطراب.

من هنا، فإن الرهان لا يمكن فقط في تخفيف آثار الغلاء عبر إجراءات ظرفية، بل في إعادة طرح الأسئلة الأساسية: ما دور الدولة في حماية المجتمع من تقلبات السوق؟ كيف يمكن إعادة تنظيم القطاعات الحيوية بما يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟ وأي نموذج

تحمي الدولة توازنها المالية، بينما تواجه الأسر مباشرة تقلبات الأسعار، ولتستفيد شركات التوزيع من هوامش ربح كبيرة في سوق محررة.

لكن أثر الطاقة لا يتوقف عند مضخة الوقود، بل يمتد عبر كامل النسيج الاقتصادي. فارتفاع كلفة المحروقات يرفع كلفة النقل، التي تنعكس بدورها على أسعار السلع، خاصة الغذائية منها، لتتشكل سلسلة تضخمية مترابطة. هنا، لا يبقى التضخم مفهوما اقتصاديا مجردا، بل يتحول إلى واقع يومي يقاس بثمن الخبز وكلفة التنقل وفاتورة الخدمات.

في قلب هذه الدينامية، يبرز قطاع الغذاء كجبال تتكثف فيه آثار الصدمة. فالمغرب، الذي يعتمد جزئيا على استيراد الحبوب والزيوت، يجد نفسه مرة أخرى في موقع المتلقي لتقلبات السوق العالمية. ومع ارتفاع الأسعار السوق العالمية، تنتقل الزيادات سريعا إلى الداخل، لكن ليس بشكل محايد، بل عبر بنية سوق محلية تسمح بتضخيمها. فتكلفة الإنتاج الفلاحي تزداد بدورها بفعل غلاء الطاقة والمدخلات، بينما يساهم تعدد حلقات الوساطة في نقل الزيادة، بل وتعميقها، إلى المستهلك النهائي.

تتفاقم هذه الوضعية بفعل مفارقة بنوية في النموذج الفلاحي: إنتاج موجه للتصدير في مقابل هشاشة في تأمين الحاجيات الأساسية للسوق الداخلية. ففي سنوات الجفاف، تتراجع القدرة الإنتاجية، فيعوض النقص بالاستيراد، ما يعمق التبعية ويبعد إنتاج نفس الحلقة. وهكذا، يتحول الغذاء من مجال للأمن إلى مجال للانكشاف، حيث تصبح القدرة على الأكل الجيد رهينة بتقلبات خارجية لا سيطرة عليها.

غير أن الحلقة الحاسمة في هذه السلسلة تبقى الأجور. فهنا تتجسد كل الصدمات السابقة في شكلها النهائي: القدرة الفعلية على العيش. في سياق يتسم بانتشار العمل غير المهيكل وضعف



المغرب في زمن الحرب: اقتصاد تابع يتلقى الصدمات

بقلم؛ ق.م. المعطي

بأوروبا على تشابك اقتصادي وتجاري عميق، حيث تتجه نسبة كبيرة من المبادلات والصادرات نحو السوق الأوروبية، بما يجعل الاقتصاد المحلي حساساً لتقلبات الطلب والسياسات في هذا الفضاء. أما العلاقات مع دول الخليج، فقد أخذت طابعاً مالياً واستثمارياً، حيث تلعب التدفقات الرأسمالية دوراً مهماً في تمويل مشاريع كبرى ودعم التوازنات، لكنها تظل بدورها مشروطة بحسابات سياسية وإقليمية.

خلال فترات الاستقرار النسبي، أتاحت هذا التوزيع في العلاقات هامشاً من الحركة، مكن المغرب من الاستفادة من تعدد الشركاء

وتفادي الارتهاق الكامل لطرف واحد. غير أن هذا الهامش يتقلص كلما اشتدت الأزمات وتزايدت حدة التنافس بين القوى الكبرى. ففي سياق الاستقطاب، لم تعد هذه الأطراف تقبل بسهولة بمواقف رمادية، بل تميل إلى طلب اصطفايات أو على الأقل مواقف منسجمة مع مصالحها.

وهنا تتحول نفس الروابط التي كانت تقدم كعناصر توازن إلى قنوات ضغط متقاطعة: كل شريك يمتلك أدوات تأثير، وكل علاقة تحمل في طياتها كلفة سياسية محتملة.

تتجلى الإشكالية، إذن، في أن القدرة على المناورة الدبلوماسية تظل مرتبطة بامتلاك قاعدة مادية داعمة. فالتوازن انعكاس لقوة تفاوضية تابعة من الداخل وليس مجرد مهارة في إدارة العلاقات: اقتصاد متماسك، واستقلال نسبي في القرار، وقدرة على تحمل كلفة الاختيارات. وفي غياب هذه الشروط،

أزمة ظرفية ناجمة عن صدمات متزامنة، بل لحظة اختبار حاسمة لنموذج تنموي بأكمله. نموذج يقوم على ضعف التراكم الداخلي، والاعتماد على الطلب الخارجي، وتديير اجتماعي للهشاشة بدل معالجتها من جذورها. وفي ظل تزايد حدة وتقارب الأزمات العالمية، يصبح السؤال الجوهري إلى أي مدى يمكن لهذا النموذج أن يستمر في إعادة إنتاج نفسه دون أن يبلغ حدوده القصوى.

التوازنات الدبلوماسية وحدودها

لم يعد الحديث عن «توازنات دبلوماسية» كافياً لفهم موقع المغرب في النظام العالمي الراهن، بقدر ما يفرض السياق تحليل الشروط المادية التي تجعل هذا التوازن ممكناً أو متحد من فعاليته. فالصورة التي طالما روجت عن قدرة المغرب على المناورة بين قوى متعارضة، دون الانخراط الكامل في أي محور، كانت

تستند إلى مرحلة عالمية أتمت بقدر من السهولة وتعدد مراكز القرار. غير أن التحولات الجارية اليوم، في اتجاه استقطاب أكثر حدة، تكشف أن هذه المهارة الدبلوماسية تصطدم بحدود موضوعية، ترتبط بطبيعة الاندماج غير المتكافئ في الاقتصاد والسياسة العالميين.

في هذا السياق، يظهر أن ما يبدو «توازناً» هو توزيع لأشكال مختلفة من الارتهاق. فالعلاقة مع الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تقوم على بعد أمني واستراتيجي واضح، يجعل جزءاً من الخيارات الدفاعية والسيادية مرتبطاً بتصورات ومصالح قوة عظمى. وفي المقابل، يرتكز الارتباط

أما ما يُقدّم غالباً كدعائم للاقتصاد، فيكشف التحليل عن طابعه الهش. فالسياحة، رغم مساهمتها في جلب العملة الصعبة، تظل رهينة لتقلبات الطلب الخارجي، وتتأثر سريعاً بالأزمات العالمية، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو جيوسياسية. وتحويلات المهاجرين، التي تشكل مورداً أساسياً للعملات الأجنبية، تعكس في جوهرها عجز الاقتصاد الوطني عن استيعاب قوة عمله، حيث تنتج القيمة في الخارج ويعاد جزء منها إلى الداخل دون أن يصاحب ذلك نقل فعلي للمعرفة أو توظيف للاستثمار المنتج. أما الفلاحة، فتتفقد عند تقاطع هش بين الطبيعة والسوق العالمية، إذ تتأثر في الآن ذاته بالجفاف وبأسعار المدخلات والمنتجات في الأسواق العالمية، خصوصاً في ظل توجه متزايد نحو التصدير على حساب الحاجيات الداخلية.

ويُعد القطاع غير الرسمي بدوره عنصراً مركزياً في هذه البنية، لا بوصفه أخيراً عنها، بل كجزء عضوي منها. فهو يستوعب فئات واسعة من اليد العاملة التي يعجز القطاع المنظم عن تشغيلها، لكنه يفعل ذلك ضمن شروط من الهشاشة وانعدام الحماية الاجتماعية وضعف الإنتاجية، ما يجعله آلية لإعادة إنتاج الفقر وعدم الاستقرار، حتى وهو يخفف من حدة البطالة الظاهرة.

تكن الخطورة الحقيقية في تزامن أوجه الهشاشة هذه وتفاعلها، لا في وجودها المنفرد. فعندما تتراجع السياحة، وتتقلص تحويلات المهاجرين، ويضرب الجفاف الفلاحة، وينكمش النشاط غير الرسمي، فإن الاقتصاد لا يجد قنوات بديلة لامتصاص الصدمة، لأن مصادر قوته الظاهرية هي نفسها مصادر انكشافه. بذلك، لا يعكس تعدد هذه الموارد تنوعاً حقيقياً، بل تنوعاً داخل نفس البنية التابعة، حيث تبقى الروابط الأساسية بالخارج هي المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي.

من هنا، يتضح أن ما يعيشه المغرب ليس



المغرب في زمن الحرب: اقتصاد تابع يتلقى الصدمات

بقلم؛ ق.م. المعطي

الاستثمار الخارجي، وتوسيع الانفتاح التجاري، والإعتماد على التموليات الدولية، كلها خيارات تقدم كرافعات للتنمية، لكنها أساس المشكلة، ولا تغني عن امتلاك قاعدة داخلية صلبة. عمق هذا السعي الارتباط بالخارج أكثر مما عزز القدرة على التفاوض معه. وهكذا، يتحقق تقدم في مجال معين - كالبنية التحتية أو الصادرات - لكن بكلفة تعميق التبعية في مجالات أخرى، كالتيكنولوجيا أو التمويل أو السيادة الغذائية.

بذلك، فإن سؤال السيادة يتحول إلى سمة بنيوية للنموذج نفسه. إذ يتم التعامل معه كأفق بعيد، في حين تتخذ قرارات يومية تضعف شروط تحقيقه. وفي عالم يتسم بتزايد الاضطرابات وتقلص هامش المناورة، يصبح هذا التأجيل أكثر كلفة، لأن كل صدمة جديدة لا تكشف فقط عن هشاشة قائمة، بل تعمقها أيضاً. وعند هذه النقطة، لا يكون التحدي في إدارة الأزمات المتتالية، بل في كسر الحلقة التي تجعل من كل حل مؤقت مدخلا لأزمة لاحقة.

التحول الطاقى - بين الإمكان وإعادة إنتاج التبعية

يُطرح التحول الطاقى في المغرب، في الخطاب الرسمي والاستثماري، بوصفه أفقا استراتيجيا واعداء، قادرا على تقليص الارتهان الطاقى وفتح آفاق جديدة للنمو. ولا شك أن الإمكانيات الطبيعية - من إشعاع شمسي مرتفع ومواقع ملائمة لطاقة الرياح - تمنح هذا الخيار أساسا ماديا قويا. غير أن جوهر المسألة لا يكمن في توفر الموارد أو في نجاعة التقنيات، بل في الكيفية التي يدمج بها هذا التحول ضمن البنية الاقتصادية القائمة: هل سيعيد تشكيلها لصالح قدر أكبر من الاستقلال، أم سيعاد توظيفه داخل نفس منطق التبعية؟

تجارين. أما على المستوى الاجتماعي، فقد راكمت المجتمعات المغربية لعقود تضحيات جسام بوجه هذه الضغوط، غير أن هذه القدرة ليست بلا حدود. فالتضخم، وتآكل الخدمات العمومية، واتساع الهشاشة، كلها مؤشرات على اقتراب هذا التحمل من عتبة حرجة.

من هنا، تبرز السيادة لا بوصفها شعارا أو مرادفا للاكتفاء الذاتي الكامل، بل كقدرة عملية على تقليص درجة التعرض للصدمات الخارجية. إنها، في جوهرها، مسألة إعادة توزيع لمصادر الارتهان: كيف يمكن للاقتصاد أن يظل منفتحا، دون أن يكون مكشوفاً؟ وكيف يمكن للاندماج في السوق العالمية أن يتحول من علاقة تبعية إلى علاقة تفاوض؟ هذا التحول يمر، بالحد الأدنى، عبر ثلاث دوائر حاسمة: الطاقة، والغذاء، والقرار الاقتصادي، وفي صلب ذلك تأميم التجارة الخارجية وحمائية ذكية لاقتصاد محلي يشجع التصنيع، وموجه لتلبية الحاجات الأساسية للبشر...

في مجال الطاقة، يظل التحدي قائما في تقليص الارتهان للتقلبات العالمية، عبر تنويع المصادر، وبناء قدرة داخلية على التحكم في جزء معتبر من سلسلة الإنتاج والتوزيع، وامتلاك إستراتيجية واضحة للطاقات البديلة بما يتيح عدم الارتهان للوقود الأحفوري. وفي مجال الغذاء، تتجاوز المسألة مجرد تحقيق وفرة ظرفية إلى ضمان حد أدنى من الأمن الغذائي، يقلل من تأثير اضطرابات الأسواق العالمية والجفاف المتكرر. أما في ما يتعلق بالقرار الاقتصادي، فالإشكال يتمثل في الاستقلال في صياغة السياسات، بما يسمح بتغليب الأولويات الاجتماعية والإنتاجية على إكراهات التوازنات المالية قصيرة الأمد.

غير أن المفارقة تكمن في أن السياسات العمومية، رغم تعدد برامجها وإصلاحاتها، تظل محكومة بمنطق يعيد إنتاج نفس البنية التي تسعى ظاهريا إلى تجاوزها. فالسعي إلى جذب

يتحول «التوازن» إلى إدارة دقيقة للتبعيات، وليس تجاوزا لها. بمعنى آخر، يصبح الهدف هو الحد من آثار الارتهان، لا التخلص منه.

في عالم يُعاد تشكيله وفق منطق القوة، حيث تتقدم الاعتبارات الجيوسياسية على حساب قواعد التعاون التقليدية، لم تعد المناورة وحدها كافية لضمان الموقع والمصالح. ما يكافأ اليوم هو امتلاك أوراق قوة ذاتية من قبيل قاعدة إنتاجية صلبة، وسيادة اقتصادية نسبية، وقدرة على تنويع الشراكات من موقع الندية لا الحاجة. دون ذلك، تظل التوازنات الدبلوماسية عرضة للاهتزاز مع كل تحول في موازين القوى، ويظل هامش القرار محكوما بسقف يحدده الآخرون أكثر مما يصاغ من الداخل.

سؤال السيادة المؤجل

في قلب هذا التشابك بين هشاشة الاقتصاد وحدود التوازنات الدبلوماسية، يطغى سؤال السيادة بوصفه الإشكال الأكثر حسما، وإن ظل مؤجلا في الممارسة. فحين تهتز القنوات الخارجية التي يعتمد عليها الاقتصاد - من تمويل وتجارة وتحويلات - يبرز السؤال الجوهرى: على أي أرضية مادية يستند القرار الوطني؟ ذلك أن الانفتاح، حين يتجاوز حد الاندماج المتوازن إلى درجة الانكشاف، لا يعود خيارا استراتيجيا بقدر ما يصبح قيادا بنويا يحد من القدرة على الفعل.

يتجلى هذا القيد في كون القرار الاقتصادي نفسه محكوما بشروط خارجية، سواء عبر آليات التمويل الدولي، أو عبر التزامات التبادل الحر، أو حساسية الاقتصاد لتقلبات الأسواق العالمية. وضمن هذا الإطار، لا تصاغ السياسات العمومية فقط وفق أولويات داخلية، بل أيضا تحت ضغط الحفاظ على «ثقة» الفاعلين الخارجيين، من مقرضين ومستثمرين وشركاء



المغرب في زمن الحرب: اقتصاد تابع يتلقى الصدمات

بقلم؛ ق.م. المعطي

في هذا السياق، يتبين أن التكيف المستمر مع بيئة عالمية متقلبة لا يمكن أن يشكل استراتيجية دائمة. فالعالم الذي يعاد تشكيله اليوم بمنطق القوة وإعادة توزيع النفوذ، لا يترك هامشا كبيرا لمن يكتفي برد الفعل. وعليه، يصير السؤال إلى أي حد يمكن إعادة تعريف موقعنا داخل هذه المنظومة؟ بدل كيف نحسن قدرتنا على التوازن داخل منظومة متحركة؟ لأن القبول الدائم بقواعد لعبة يحددها الآخرون، حتى مع إتقان المناورة داخلها، يعني عمليا القبول بسقف محدد سلفا لما يمكن تحقيقه.

إن المجتمعات التي استطاعت الخروج من الأزمات الكبرى بأقل كلفة، بل وبمكاسب نوعية، لم تفعل ذلك فقط عبر تحسين أدوات التكيف، بل عبر لحظات قطعية نسبية أعادت فيها ترتيب أولوياتها، ووسعت هامش سيادتها، وراكت عناصر قوة داخلية. أي أن الأمر كان حصيلة مسار سياسي طويل، أعيدت فيه صياغة العلاقة بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، بما يسمح بتحويل الأزمات من مصدر تهديد دائم إلى فرصة لإعادة البناء.

المغرب في مفترق طرق واضح المعالم. فمن جهة، يمكن الاستمرار في نفس النموذج، مع تحسين أدواته، أي عبر مزيد من سياسات التخفيف، ومزيد من البحث عن توازنات مالية، ومزيد من الانخراط في شبكات الارتهان الخارجي، بما يضمن استقرارا نسبيا لكنه يترك جذور الهشاشة دون مساس. ومن جهة أخرى، يبرز خيار أكثر كلفة على المدى القصير، لكنه أكثر قدرة على إعادة تشكيل المسار؛ أي الشروع في بناء سيادة حقيقية، تقوم على تقوية القاعدة الإنتاجية، وترسيخ استقلال القرار الاقتصادي، وربط العلاقات الخارجية بأولويات داخلية واضحة.

بل في بناء نسيج صناعي متكامل حوله: من تصنيع المكونات، إلى تطوير البحث والتطوير، وصولاً إلى التحكم في الصيانة وسلاسل التوريد. دون ذلك، يظل الاقتصاد في موقع المستورد للتكنولوجيا، والمشغل لها، دون أن يتحكم في مفاصلها الأساسية. وهنا، يتحول الانتقال الطاقي إلى مجرد تغيير في «مصدر» الطاقة، دون تغيير في موقع البلد داخل السلسلة العالمية لإنتاج القيمة.

بذلك، يتضح أن التحول الطاقي خيار سياسي-اقتصادي بامتياز. فهو يفتح، في الآن ذاته، إمكانين متناقضين: إما أن يشكل رافعة لإعادة بناء قدر من السيادة، عبر ربطه باستراتيجية صناعية وتمويلية مستقلة نسبيا، أو أن يتحول إلى شكل جديد من أشكال التبعية، أكثر حداثة في أدواته، لكنه لا يقل عمقا في نتائجها. والحسم بين هذين المسارين لا تحدده وفرة الشمس أو الرياح، بل طبيعة السياسات التي توظف استثمارهما، والغاية التي يسخر لها هذا الاستثمار: هل هي خدمة حاجيات الداخل وبناء قوته، أم الاندماج في نظام عالمي يعيد توزيع الأدوار دون أن يغير جوهرها؟

من إدارة الأزمات إلى تغيير القواعد

تكشف هذه اللحظة العالمية المضطربة أن جوهر الإشكال يكمن في درجة قابلية الاقتصاد لامتصاص الصدمات دون اختلال عميق لا في تواترها. فالتدبير اليومي للأزمات- عبر دعم ظرفي، أو تعديلات مالية، أو سياسات احترازية- يبقى ضرورياً لضمان الاستقرار، لكنه يظل، في أحسن الأحوال، معالجة للأعراض لا للأسباب. وبين منطق «إدارة الضرر» ومنطق «تقليل قابلية الضرر» مسافة حاسمة، تتجاوز التقنية إلى صميم الاختيارات السياسية والاقتصادية التي توظف النموذج برتمه.

في صيغته الحالية، يجلي التحول الطاقي مفارقة بنيوية. فمن جهة، يقدم كوسيلة لتعزيز السيادة وتقليص الاعتماد على الواردات الأحفورية، ومن جهة أخرى، يتم تطويره ضمن نموذج استخراجي واستثماري-تصديرية يعتمد بشكل كبير على الرساميل الأجنبية، والتكنولوجيا المستوردة، وآليات تمويل خارجية. وبهذا المعنى، قد يتحول تقليص التبعية في مجال (استيراد الطاقة) إلى إعادة إنتاجها في مجالات أخرى (التمويل، التكنولوجيا، وسلاسل القيمة).

تجلى هذه المفارقة بوضوح في توجه جزء من المشاريع الطاقية نحو التصدير، سواء بشكل مباشر عبر الربط الكهربائي، أو بشكل غير مباشر من خلال إنتاج «طاقة خضراء» موجهة لتغذية سلاسل إنتاج مرتبطة بالأسواق الأوروبية. في هذا السياق، لا يصبح الهدف الأساسي هو تلبية الحاجيات الداخلية أو خفض كلفة الطاقة على النسيج الإنتاجي المحلي، بل الاندماج في تقسيم دولي جديد للعمل الطاقي، حيث يسند للمغرب دور «المنتج النظيف» لفائدة مراكز الاستهلاك في الشمال. وهنا، يعاد إنتاج نفس المنطق الذي حكم قطاعات أخرى: توجيه الموارد نحو الخارج، مع احتفاظ الداخل بهوامش محدودة من القيمة المضافة.

كما أن الاعتماد على التمويلات الأجنبية، رغم ضرورته في ظل محدودية الادخار الداخلي، يفرض بدوره شروطا توظف طبيعة المشاريع وأولوياتها. فالممول لا يهتم فقط بجدوى المشروع تقنيا، بل أيضا بقدرته على ضمان عائد واستقرار في بيئة استثمارية مفتوحة، ما قد يدفع نحو تفضيل المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير على حساب حلول أكثر ارتباطا بالحاجيات المحلية والبيئية، مثل تعميم الولوج إلى الطاقة أو دعم الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

أما على مستوى التصنيع، فإن الرهان الحقيقي للتحول الطاقي لا يكمن فقط في إنتاج الكهرباء،



الأراضي السلاوية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان

تعد الأراضي السلاوية في المغرب أحد أكثر الملفات الاجتماعية والاقتصادية تعقيداً وحساسية، إذ تقع في تقاطع بين التاريخ الاجتماعي العريق ومصالح الدولة وطموحات الرأسمال الحديث ودور الأعيان المحليين في إدارة المجتمع القروي. هذه الأراضي، التي شكلت لعقود طويلة أساس حياة القرى والواحات، لم تعد مجرد ملكية جماعية تقليدية، بل تحولت تدريجياً إلى أداة للتراكم العقاري والربح الاقتصادي، في حين ظل ملايين الفلاحين يشهدون تهميشه مستمرًا وفقدانه لحقوقهم التاريخية، ما جعلها محوراً للصراع الاجتماعي.¹

غير أنّ هذا التوازن التاريخي بين أشكال الملكية المختلفة تعرض لتحول عميق مع فرض الحماية الفرنسية إثر معاهدة فاس 2. فقد شرعت الإدارة الاستعمارية في إعادة تنظيم المجال العقاري بما يخدم متطلبات التوسع الرأسمالي الزراعي. وأدخلت نظام التحفيظ العقاري الحديث الذي يقوم على تسجيل الملكية الفردية للأرض، وهو نظام بدا في ظاهره تقنياً وقانونياً، لكنه أدى عملياً إلى تفكيك الكثير من أشكال الملكية الجماعية التقليدية. كما فتحت السلطات الاستعمارية الباب أمام نزاع مساحات واسعة من الأراضي وتحويلها إلى ملكيات خاصة موجهة للاستغلال الزراعي الرأسمالي، خصوصاً لفائدة المستوطنين الأوروبيين.

ومن منظور تحليلي أوسع، يمكن فهم هذا التحول ضمن عملية إدماج المغرب تدريجياً في النظام الرأسمالي العالمي. فقد احتاجت الرأسمالية الاستعمارية إلى تحويل الأرض من مورد اجتماعي جماعي إلى سلعة قابلة للتملك الفردي والتداول في السوق. ولذلك عملت الإدارة الاستعمارية على تفكيك البنيات القبلية التي كانت تنظم علاقة الجماعة بالأرض، وفرضت بدلاً منها نظاماً قانونياً حديثاً يرسخ الملكية الخاصة

للأرض. ومنحت الجماعة حق الانتفاع للعائلات وفق قواعد تضبطها الأعراف القبلية، وغالباً ما أعادت توزيع بعض الأراضي دورياً تبعاً لتحولات البنية العائلية أو الحاجات الاقتصادية. وقيدت هذه الأعراف إمكان بيع الأرض خارج الجماعة، الأمر الذي حافظ على الطابع المشترك للملكية وضمن استمرار ارتباط الأرض بالبنية الاجتماعية للقبيلة.

ولم يقتصر النظام العقاري التقليدي على هذا الشكل وحده، بل ضم أنماطاً أخرى من الملكية. فقد وجدت أراضٍ تابعة لسلطة الدولة التقليدية أو ما عرف بالخبز، وكانت السلطة المركزية تمنح بعضها لقواد محليين أو لشخصيات نافذة مقابل خدمات سياسية أو عسكرية. كما انتشرت أراضي الأجباس التي وقفت لفائدة المؤسسات الدينية والتعليمية، حيث خصصت عائداً لتسيير المساجد والمدارس والزوايا، ومنع بيعها أو توريثها. وإلى جانب ذلك، وجدت ملكيات فردية خاصة، خصوصاً في المناطق الحضرية والواحات الزراعية المستقرة، حيث سمحت طبيعة النشاط الزراعي المكثف واستقرار السكان بتطور أشكال أكثر وضوحاً للملكية الخاصة.

الأرض ملك للجماعة قبل الحماية الفرنسية

قبل بداية القرن العشرين، كانت الأراضي السلاوية تدار وفق الأعراف الجماعية، حيث يشارك الجميع في الانتفاع بها وفق انتمائهم للجماعة. لم تكن الأرض سلعة، بل حقاً جماعياً يؤمن الكفاف والحياة الاقتصادية للسكان.

مع فرض الحماية الفرنسية سنة 1912 بعد توقيع معاهدة فاس، بدأت الدولة الاستعمارية في إعادة هيكلة الملكية، ووضعت وصاية على الأراضي الجماعية، لتصبح الأرض أداة قابلة للتسليم ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهي عملية يمكن وصفها بـ التراكم البدئي للرأسمال.

شهد المغرب قبل فرض الحماية الفرنسية بنية عقارية مركبة، غير أنّ الطابع الغالب في جزء واسع من المجال القروي كان يتّثل في حضور قوي لأشكال الملكية الجماعية للأرض. فقد نظمت القبائل، عبر أعرافها المحلية، طرق استغلال الأراضي وتوزيعها بين الأسر، حيث اعتبرت الأرض ملكاً للجماعة لا

1 - أراضي الجماعات السلاوية بين التنظيم القانوني والإكراهات العملية

2 - الحماية المقررة للأراضي السلاوية بين النص التشريعي والعمل والقضائي تحت إشراف الدكتورة دنيا مباركة (كلية



الأراضي السلالية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان



هائل بمجرد تحويلها إلى أرض حضرية، ما يوفر أرباحاً ضخمة للرأسمال والدولة، بينما يجد الفلاحون أنفسهم خارج منزوعي الأرض.

تكشف التحولات المعاصرة في السياسات الفلاحية بالمغرب بوضوح استمرار المسار التاريخي الذي جعل من الأرض أداة مركزية في سياسات الاستثمار والتراكم. فقد تبنت الدولة منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استراتيجية زراعية واسعة عرفت باسم مخطط المغرب الأخضر 5 Plan Maroc Vert، قبل أن تعلن لاحقاً عن مرحلة جديدة تحت عنوان الجيل الأخضر 6 Génération Green 2020-2030. وقد قدمت السلطات هاتين المبادرتين باعتبارهما إطاراً لتحديث الفلاحة، ورفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي في الأسواق الدولية.

غير أن قراءة أعمق لهذه السياسات تكشف أنها امتداد منطقي للتحولات التي بدأت

الاقتصادية داخل المجتمع، وأسهم في إدماج المغرب في اقتصاد عالمي غير متكافئ، ظلت آثاره البنوية ممتدة حتى المرحلة المعاصرة.

الدولة والوصاية: تحويل الأرض إلى أداة للاستثمار

بعد الاستقلال سنة 1956، لم تلغ وصاية الدولة على الأراضي السلالية، بل استقرت، مع تعديل محدود. أصبحت الدولة قادرة على تفويت الأراضي أو تأجيرها، وإدماجها في مشاريع إسكانية وفلاحية وصناعية⁴.

مع التوسع الحضري منذ التسعينيات، أصبحت الأراضي السلالية الواقعة على أطراف المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة هدفاً مباشراً للمضاربة العقارية، حيث ترتفع قيمة الأرض بشكل

ويسهل انتقال الأراضي إلى الرأسمال الزراعي.

وأدى هذا التحول إلى نشوء بنية زراعية مزدوجة: من جهة، ظهرت ضيعات رأسمالية واسعة موجهة نحو الإنتاج التجاري والتصدير، ومن جهة أخرى، استمر وجود الفلاحين الصغار الذين حصروا في أراضٍ محدودة أو هامشية. وقد كرس هذا التشكيل الزراعي الجديد تبعية الاقتصاد المغربي للتقسيم الدولي للعمل، حيث خصصت مساحات واسعة لإنتاج محاصيل مطلوبة في السوق الأوروبية، بينما تقلصت قدرة الفلاحة التقليدية على ضمان الاكتفاء المحلي³.

وهكذا لم يقتصر التحول الذي عرفه النظام العقاري في المغرب خلال فترة الحماية على تغيير قانوني في شكل الملكية، بل شكّل جزءاً من عملية تاريخية أعمق أعادت تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف المغربي. فقد أدى تفكيك الملكية الجماعية وتوسيع الملكية الخاصة إلى إعادة توزيع القوة

3 جلال زين العابدين. نماذج من الإصلاح القروي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية
4 الأجهزة المكلفة بحماية الأراضي السلالية على ضوء القوانين الجديدة - هشام خضري - منشورات الباحث

القانوني

5 Abhatoo : مخطط المغرب الأخضر: الحصيد والآثار 2008.2018
6 الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي الجيل الأخضر 2020.2030.pdf



الأراضي السلافية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان

توجيه التحولات التي تمس الأرض والموارد. يستمد الأعيان قوتهم من شبكة معقدة من العلاقات التي تربطهم بالإدارة الترابية، وبالسلطات المنتخبة، وبالفاعلين الاقتصاديين. ويتيح لهم هذا الموقع الوسيط التأثير في القرارات المرتبطة بتدبير الأراضي الجماعية، سواء من خلال المشاركة في المجالس المحلية أو عبر علاقاتهم المباشرة بأجهزة الدولة المكلفة بتدبير هذه الأراضي. وهكذا يتحول النفوذ الاجتماعي إلى رأسمال سياسي يسمح لهم بالتحكم في جزء مهم من مسارات اتخاذ القرار داخل المجال القروي.

غير أن هذه القوة لا تتجلى فقط في القدرة على الوساطة بين الدولة والسكان، بل تظهر أيضاً في كيفية إدارة التوازنات داخل المجتمع المحلي. فكثيراً ما يعمل الأعيان على إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل القرى وفق منطق يحافظ على موقعهم المهيمن. ولتحقيق ذلك، يوظفون الانقسامات القائمة بين السكان، سواء كانت قبلية أو اجتماعية أو مرتبطة بمستويات متفاوتة من النفوذ الاقتصادي. ويؤدي هذا الاستخدام البراغماتي للاختلافات المحلية إلى تفتيت القدرة الجماعية على الدفاع عن المصالح المشتركة، ويبقي المجتمع القروي في حالة توازن هش يسهل التحكم فيه.

وفي سياق التحولات العقارية الحديثة، يكتسب هذا الدور بعداً إضافياً. إذ يساهم الأعيان، بحكم موقعهم، في تسهيل إدماج الأراضي الجماعية في السوق العقارية. فهم يعملون كوسطاء بين المستثمرين والسلطات الإدارية والسكان المحليين، ويوفرون الغطاء الاجتماعي والسياسي لعمليات تحويل الأرض إلى مشاريع استثمارية. وغالباً ما يتم ذلك عبر آليات قانونية أو تعاقدية تبدو في ظاهرها تنموية، لكنها تنتهي

التقسيم الدولي للعمل الزراعي. إذ يجري توجيه جزء مهم من الإنتاج الفلاحي نحو التصدير والأسواق الخارجية، بينما تعاد هيكلة المجال القروي وفق متطلبات التنافسية الاقتصادية. وفي هذا السياق، توصلت الدولة أداء دور محوري في تنظيم العلاقة بين الأرض ورأس المال، عبر الأطر القانونية والمؤسسية التي تجعل المجال الزراعي قابلاً للاستثمار والتوسع الرأسمالي.

وهكذا تظهر السياسات الفلاحية المعاصرة، من المغرب الأخضر إلى الجيل الأخضر، بوصفها حلقة جديدة في مسار تاريخي طويل أعاد تشكيل العلاقة بين المجتمع والأرض. فقد انتقلت الأرض تدريجياً من فضاء اجتماعي مشترك إلى مورد اقتصادي استراتيجي، وأصبحت السياسات العمومية تتعامل معها باعتبارها ركيزة أساسية في مشاريع التنمية والاستثمار، وهو ما يعكس استمرار التحول البنيوي الذي بدأ منذ إعادة تنظيم النظام العقاري في مطلع القرن العشرين.

الأعيان: الطبقة المحلية القوية

أبرزت التحولات التي شهدتها النظام العقاري والسياسات الفلاحية في المغرب فاعلاً اجتماعياً وسياسياً أساسياً يمثل في فئة الأعيان. فقد تشكلت هذه الفئة عبر تداخل السلطة الاقتصادية بالنفوذ السياسي المحلي، حيث يجمع الأعيان بين امتلاك الموارد المالية والقدرة على الوصول إلى دوائر القرار الإداري والسياسي. ويمتلكون هذا موقعاً وسيطاً داخل المجال القروي، فيقدمون أنفسهم بوصفهم ممثلين للمجتمع المحلي أو "أصحاب الحل والعقد"، بينما يمارسون في الواقع دوراً محورياً في

منذ فترة الحماية، حين جرى تحويل الأرض تدريجياً من قاعدة اجتماعية لتنظيم الجماعات القروية إلى أصل اقتصادي موجه للاستثمار. ففي إطار ما سمي بالمغرب الأخضر، عملت الدولة على تشجيع الاستثمار الخاص في الفلاحة عبر حوافز مالية وقانونية، ودعمت إقامة مشاريع زراعية كبرى تعتمد تقنيات حديثة وتستهدف أساساً سلاسل الإنتاج ذات القيمة التجارية المرتفعة. وقد ترافق ذلك مع إعادة توجيه جزء مهم من الأراضي نحو الإنتاج التصديري، خصوصاً في الزراعات المسقية والمنتجات الموجهة للأسواق الأوروبية.

وفي هذا السياق، لعبت الدولة دور الوسيط والمؤطر لعملية إعادة توزيع الموارد العقارية. فهي التي تسهل ولوج المستثمرين إلى الأراضي، سواء عبر الكراء طويل الأمد، أو عبر برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال إعادة تأهيل بعض الأراضي التي كانت خاضعة سابقاً لأنماط جماعية أو تقليدية من الاستغلال. وبهذا المعنى، لم تعد الأرض مجرد مورد فلاحي، بل تحولت إلى عنصر محوري في سياسات الاستثمار والتنمية الترابية.

وتستمر هذه الدينامية مع إطلاق استراتيجية الجيل الأخضر، التي تعلن رسمياً عن الانتقال من مرحلة التركيز على الإنتاج إلى مرحلة توسيع قاعدة الفاعلين الاقتصاديين داخل القطاع. غير أن هذا التحول يظل محكوماً بالإطار العام نفسه الذي يجعل من الأرض مورداً اقتصادياً قابلاً للتعبئة في مشاريع استثمارية واسعة، ويضعها ضمن منطق سلاسل القيمة الزراعية المرتبطة بالأسواق العالمية.

ومن منظور بنيوي أوسع، يمكن القول إن هذه السياسات تعكس موقع المغرب داخل



الأراضي السلالية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان

المغرب، ولا سيما في أقاليم مثل شفشاون ووزان والحسيمة، تتمحور النزاعات حول الأراضي الجبلية والمراعي المحدودة التي تشكل مورداً أساسياً لاقتصاد محلي يعتمد على الفلاحة الصغيرة وتربية الماشية. ويحاول السكان في هذه المناطق الحفاظ على ما تبقى من مواردهم الطبيعية في مواجهة ضغوط التوسع العمراني أو المشاريع الاستثمارية التي قد تغير طبيعة المجال الجلي وتوازنته البيئية والاجتماعية.

أما في الوسط الغربي من البلاد، خصوصاً في المناطق القروية المحيطة بالمدن الكبرى مثل الرباط وسلا والقنيطرة، فتتخذ النزاعات حول الأراضي طابعاً مختلفاً. فالقرب من المراكز الحضرية الكبرى يرفع القيمة العقارية للأرض بشكل كبير، ما يجعلها هدفاً مباشراً للمضاربة العقارية وللمشاريع العمرانية. وفي هذا السياق، تتزايد الضغوط على الأراضي السلالية أو الزراعية لتحويلها إلى مناطق للتوسع الحضري أو للاستثمار العقاري، وهو ما يخلق توترات بين السكان المحليين الذين يرون في الأرض رصيذاً اجتماعياً وتاريخياً، وبين الفاعلين الاقتصاديين الذين ينظرون إليها باعتبارها فرصة استثمارية.

تكشف هذه الأمثلة، مع اختلاف سياقاتها الجغرافية، عن طبيعة أزمة أوسع تتجاوز حدود منطقة بعينها. فالقضية المرتبطة بالأراضي السلالية لم تعد مجرد مسألة محلية تخص بعض القبائل أو القرى، بل أصبحت مسألة وطنية تعكس التوتر القائم بين منطقتين مختلفتين في التعامل مع الأرض: منطق اجتماعي تاريخي يرى فيها أساساً للحياة الجماعية، هو نفسه تغزوه العلاقات الرأسمالية التي تحدث تمايزاً داخله بين الفلاحين أنفسهم، ويصير الأعيان بهذا عنصر تفكيك هذا المنطق والجماعة، ومنطق رأسمالي يسعى إلى إدماجها في دائرة الاستثمار والسوق. وبين هذين المنطقتين تتشكل اليوم معظم النزاعات العقارية في المجال القروي المغربي، مع اختلاف أشكالها

بسبب الطلب المتزايد على الأراضي القريبة من المدن، مما يجعلها هدفاً مباشراً للمضاربة العقارية.

توضح هذه الأمثلة أن أزمة الأراضي السلالية قضية وطنية، رغم اختلاف الخصوصيات المحلية لكل منطقة.

تتجلى التوترات المرتبطة بالأراضي السلالية بوضوح خاص في مناطق الجنوب الشرقي للمغرب، حيث تتداخل هشاشة الموارد الطبيعية مع الفقر البيئي والتهديم التاريخي. ففي أقاليم، مثل الراشيدية وزاكورة وتتغير وورززات، تكتسب الأرض معنى يتجاوز كونها مجرد أصل اقتصادي أو موضوعاً للاستثمار، إذ ترتبط مباشرة بسبل العيش وبإعادة إنتاج المجتمع المحلي في بيئة قاسية تسم بندرة المياه وتكرار فترات الجفاف. وفي هذا السياق، تصبح أي محاولة لإعادة توزيع الأراضي أو تفويتها لمشاريع استثمارية خارجية مسألة حساسة تمس توازنات اجتماعية دقيقة.

وقد شهدت هذه المناطق خلال السنوات الأخيرة موجات من الاحتجاجات الاجتماعية التي اتخذت أشكالاً متعددة، من اعتصامات جماعية إلى وقفات احتجاجية أمام مقرات الجماعات المحلية والسلطات الإدارية. وتركزت المطالب أساساً على تملك الأراضي لذوي الحقوق من أبناء الجماعات السلالية، ووقف تفويتها للمستثمرين أو المشاريع الكبرى دون ضمانات واضحة للسكان المحليين. كما طالبت الحركات الاحتجاجية بإصلاح نظام تدبير الأراضي السلالية، خاصة في ما يتعلق بدور نواب الجماعات السلالية والحد من النفوذ الواسع الذي يمارسه بعض الأعيان في توجيه القرارات المتعلقة بالأرض.

غير أن هذه التوترات لا تقتصر على الجنوب الشرقي، بل تمتد إلى مناطق أخرى من البلاد، وإن كانت تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للخصائص الجغرافية والاقتصادية لكل مجال. ففي شمال

في كثير من الحالات إلى نقل جزء من الموارد العقارية الجماعية إلى دائرة الاستثمار الخاص.

بهذا المعنى، يؤدي الأعيان دوراً مزدوجاً داخل هذه الدينامية. فمن جهة، يشكلون شركاء غير معلنين للدولة وللرأسمال في تنفيذ السياسات التي تستهدف تعبئة الأراضي لأغراض الاستثمار والتنمية الزراعية. ومن جهة أخرى، يساهمون في إعادة إنتاج موازين القوى داخل المجتمع القروي بطريقة تعمق التفاوتات الاجتماعية وتضعف إمكان تشكل فعل جماعي قادر على الدفاع عن الحقوق الجماعية للفلاحين والسكان التقليديين.

وتكشف هذه الوضعية عن طبيعة التحالفات الاجتماعية التي ترافق التحولات الاقتصادية في المجال القروي. فعملية إدماج الأرض في اقتصاد السوق لا تتم فقط عبر القوانين والسياسات العمومية، بل تمر أيضاً عبر وسطاء محليين يمتلكون القدرة على التأثير في المجتمع وتوجيه مواقفه. وفي هذا الإطار، يصبح الأعيان أحد الأعمدة الاجتماعية التي تستند إليها عملية إعادة تشكيل المجال القروي، حيث يربطون بين السلطة السياسية ورأس المال من جهة، والبنية الاجتماعية المحلية من جهة أخرى، وهو ما يجعلهم فاعلين حاسمين في مسار تحويل الأرض من مورد جماعي إلى موضوع للاستثمار والتراكم.

الجنوب الشرقي: بؤرة الاحتجاجات

الأزمة ليست محصورة بالجنوب الشرقي. في الشمال، خصوصاً في شفشاون ووزان والحسيمة، تتمحور النزاعات حول الأراضي الجبلية والمراعي المحدودة، حيث يحاول السكان المحليون حماية مواردهم من التوسع العمراني والاستثمار. أما في الوسط، مثل القرى المحيطة بالرباط وسلا والقنيطرة، فتتصاعد النزاعات



الأراضي السلالية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان

تراكم الرأسمال العقاري، تتعمق في المقابل التوترات الاجتماعية المرتبطة بملكية الأرض وطرق تديرها. ويعكس هذا التناقض طبيعة التحولات التي يشهدها الاقتصاد المغربي، حيث تتقاطع سياسات التنمية العمرانية مع ديناميات السوق العقارية، في سياق أوسع يتم بإعادة تشكيل العلاقة التاريخية بين المجتمع والأرض.

النتائج الاجتماعية والتحولت الميدانية

أدى إدماج الأراضي الجماعية في مشاريع استثمارية كبرى، سواء في المجال العقاري أو الفلاحي، إلى تحولت اجتماعية عميقة داخل المجال القروي المغربي. فقد نتج عن تحويل مساحات واسعة من الأراضي السلالية إلى مشاريع إنتاجية أو عمرانية فقدان عدد كبير من الأسر القروية لجزء مهم من موارد عيشها التقليدية. إذ كانت هذه الأراضي تمثل بالنسبة إلى كثير من الجماعات المحلية أساساً للاستغلال الزراعي والرعي، ومصدراً للاستقرار الاجتماعي داخل القرى. وعندما انتقلت هذه الأراضي إلى مشاريع استثمارية أو إلى سوق العقار، وجد العديد من الفلاحين أنفسهم خارج منظومة الإنتاج التي كانت تضمن لهم قدراً من الاكتفاء الذاتي.

وقد ساهم هذا التحول في توسيع دائرة العمالة القروية، حيث انتقل عدد من الفلاحين الصغار من موقع المنتج المستقل نسبياً إلى موقع العامل الزراعي المأجور داخل الضيعات الكبرى أو المشاريع الزراعية الحديثة. وبهذا المعنى، لم يقتصر التغيير على ملكية الأرض فحسب، بل مس أيضاً طبيعة العلاقة بين السكان المحليين ووسائل الإنتاج. فالفلاح الذي كان يعتمد على الأرض بوصفها مورد عيش مباشر أصبح يعتمد بشكل متزايد على سوق العمل الزراعي أو على الهجرة نحو المدن القريبة بحثاً عن فرص بديلة.

سكنية واسعة النطاق ومدن جديدة ومناطق عمرانية حديثة (مدن جديدة مثل تامسنا وتمنصوت، وفضاءات تجبوية في الرباط والدار البيضاء ومراكش...). ومع اتساع هذا النشاط، تحولت السوق العقارية إلى أحد أهم مجالات تراكم الثروة داخل الاقتصاد المغربي، حيث ارتبطت قيمة الأرض بشكل متزايد بديناميات المضاربة والطلب الحضري المتزايد.

ومن منظور نظري أوسع، يمكن فهم هذا المسار في ضوء مفهوم التراكم عبر نزع الملكية الذي طوره الجغرافي والاقتصادي السياسي David Harvey. يشير هذا المفهوم إلى الكيفية التي توصل بها الرأسمالية توسيع مجالات تراكمها عبر تحويل الموارد المشتركة أو الجماعية إلى ملكيات قابلة للتداول في السوق. وفي حالة الأراضي السلالية بالمغرب، يظهر هذا المسار بوضوح حين تتحول الأرض التي كانت تشكل قاعدة اجتماعية لإعادة إنتاج الجماعات القروية إلى أصل اقتصادي يخضع لمنطق الاستثمار والمضاربة.

في خضم هذا التحول، يتراجع موقع الفلاحين التقليديين وذوي الحقوق داخل منظومة اتخاذ القرار. فغالباً ما يجد السكان المحليون أنفسهم خارج مسار التفاوض الفعلي حول مصير الأراضي التي كانوا يستغلونها تاريخياً، بينما تستفيد أطراف أخرى من إعادة تقييمها داخل السوق العقارية. وتتمثل هذه الأطراف أساساً في الدولة التي توطر العملية قانونياً ومؤسساتياً، وفي الشركات العقارية التي تستثمر في تطوير المشاريع، إضافة إلى بعض الأعيان المحليين الذين يؤدون دور الوسيط بين المجتمع المحلي ومراكز القرار الاقتصادي والإداري.

وهكذا يصبح الارتفاع السريع في القيمة السوقية للأرض عاملاً يعيد توزيع الثروة والسلطة داخل المجال القروي والحضري معاً. فبينما تتحول الأراضي السلالية إلى مصدر مهم

وحدتها تبعاً للخصوصيات المحلية لكل منطقة.

الأراضي السلالية والرأسمال العقاري

تكشف التحولات التي عرفتها الأراضي السلالية منذ تسعينيات القرن العشرين عن انتقال نوعي في وظيفة الأرض داخل الاقتصاد المغربي. فبعد أن ظلت هذه الأراضي لعقود طويلة مرتبطة أساساً بالاستغلال الفلاحي الجماعي أو موارد العيش المحلية، بدأت تتحول تدريجياً إلى رصيد استراتيجي داخل ديناميات التوسع العمراني والاستثمار العقاري. وقد تزامن هذا التحول مع تسارع النمو الحضري وارتفاع الطلب على الأراضي القريبة من المدن والمناطق الساحلية، الأمر الذي جعل الأراضي السلالية هدفاً مباشراً لمشاريع السكن والسياحة والصناعة.

في هذا السياق، لعبت الدولة دوراً محورياً في إعادة توجيه هذه الأراضي نحو الاستثمار العقاري. فقد أتاحت الأطر القانونية والتنظيمية إمكانية تعبئة مساحات واسعة من الأراضي الجماعية عبر الكراء طويل الأمد أو التفويت لفائدة مشاريع استثمارية، كما شجعت الشركات بين المؤسسات العمومية والقطاع الخاص لتطوير مناطق حضرية جديدة ومشاريع سياحية أو صناعية. وبهذا المعنى، لم تعد الأراضي السلالية مجرد فضاء للاستغلال الفلاحي التقليدي، بل أصبحت جزءاً من مخزون عقاري ضخم يمكن تعبئته لتغذية التوسع الحضري ومشاريع التنمية العقارية.

وقد استفادت من هذه الدينامية شركات التطوير العقاري الكبرى، مثل مجموعة الضحى Addoha Group ومجموعة تحالفات التطوير العقاري Développment Alliances Groupe Immobilier ومجموعة العمران Groupe Omrane، التي شاركت في بناء مشاريع



الأراضي السلاوية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان

الملف قضية وطنية عامة، تؤثر على جميع مناطق المغرب رغم اختلاف الخصوصيات المحلية.

تحتل قضية الأراضي السلاوية في المغرب توتراً بنوياً بين منطقتين متعارضتين في إدارة الأرض: منطق التنمية الاقتصادية القائم على تعبئة المجال العقاري وتوجيه نحو الاستثمار، ومنطق العدالة الاجتماعية الذي يهدف إلى حماية حقوق الجماعات المحلية والفلاحين المرتبطين تاريخياً بهذه الأراضي. ففي العقود الأخيرة، ومع تسارع التوسع الحضري وارتفاع قيمة العقار، أصبحت الأراضي الجماعية جزءاً أساسياً من ديناميات الاقتصاد الحضري والعقاري، حيث يجري تحويل مساحات واسعة منها إلى مشاريع سكنية أو سياحية أو صناعية. وقد أدى هذا المسار إلى تحقيق أرباح كبيرة داخل السوق العقارية، التي تحولت تدريجياً إلى أحد أبرز مجالات تراكم الثروة في الاقتصاد المغربي.

غير أن هذا التحول لا يقتصر على بعد اقتصادي فحسب، بل يطرح أيضاً أسئلة عميقة تتعلق بتوزيع الموارد والسلطة داخل المجتمع. فحين تتحول الأرض الجماعية إلى أصل قابل للتداول في السوق، تتغير طبيعة العلاقة بين السكان المحليين ووسائل عيشهم. إذ يجد الفلاحون وذوو الحقوق أنفسهم أمام واقع جديد تصبح فيه الأرض موضوع قرارات اقتصادية وإدارية تتجاوز في كثير من الأحيان نطاق الجماعة المحلية. وفي هذا السياق، تتصاعد المطالب الاجتماعية التي تدعو إلى ضمان حقوق السكان الأصليين في الأرض، وإلى تحقيق توازن بين متطلبات الاستثمار والتنمية من جهة، وحماية الموارد الاجتماعية للجماعات القروية من جهة أخرى.

وتبرز داخل هذه الدينامية أدوار متعددة للفاعلين الاجتماعيين والمؤسستين. فالدولة تؤدي دوراً حاسماً في توجيه مصير الأراضي السلاوية عبر الأطر القانونية والمؤسستية التي تنظم تديورها، كما تسهم سياساتها التنموية

**وفي هذا السياق،
تتحول الأراضي السلاوية
إلى أحد المحاور الأساسية
للصراع الاجتماعي في
المغرب المعاصر، لأنها
تقع في قلب التوازنات
بين متطلبات التنمية
الاقتصادية ومطالب
العدالة الاجتماعية داخل
المجال القروي.**

ينظر إلى الأرض باعتبارها مورداً اقتصادياً قابلاً للتوظيف والربح، وفقراء الفلاحين الذين يرون فيها أساساً لوجودهم الاجتماعي ووسيلة لاستمرار أنماط حياتهم التقليدية. وفي هذا السياق، تتحول الأراضي السلاوية إلى أحد المحاور الأساسية للصراع الاجتماعي في المغرب المعاصر، لأنها تقع في قلب التوازنات بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومطالب العدالة الاجتماعية داخل المجال القروي.

الأرض بين التنمية والعدالة الاجتماعية

تكشف قضية الأراضي السلاوية عن تداخل معقد بين التوسع الحضري والرأسمال العقاري، الذي يحقق أرباحاً هائلة من تحويل الأرض الجماعية إلى عقارات، وبين العدالة الاجتماعية، التي تهدف إلى حماية حقوق الفلاحين. كما يظهر الدور المركزي للأعيان المحليين، الذين يستثمرون الانقسامات الاجتماعية لتقوية مواقعهم، إلى جانب الدور الحاسم للدولة في توجيه الأراضي نحو مشاريع الربح.

الأراضي السلاوية اليوم ليست مجرد أصل اقتصادي، بل محور صراع مركزي بين التنمية الاقتصادية، وحماية الحقوق الاجتماعية، والحفاظ على النسيج القروي التقليدي، مما يجعل هذا

كما انعكست هذه التحولات على أنماط الإنتاج الفلاحي نفسها. إذ أدى تراجع المساحات التي يستغلها الفلاحون الصغار إلى إضعاف أشكال الإنتاج الزراعي الموجهة أساساً للاستهلاك المحلي، مقابل توسع الزراعات التجارية المرتبطة بسلاسل السوق الوطنية والدولية. ومع هذا التحول، تراجعت قدرة العديد من الأسر القروية على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وأصبحت أكثر ارتباطاً بتقلبات السوق وأسعار المواد الغذائية.

وقد ترافق هذا الوضع مع تصاعد التوترات الاجتماعية والاحتجاجات المحلية في عدد من المناطق التي تشهد ضغطاً متزايداً على الأراضي السلاوية. ففي مناطق الجنوب الشرقي، مثل الراشدية وزاكورة وتنغير، ارتبطت الاحتجاجات بمطالب تملك الأرض لذوي الحقوق ووقف تفويتها لمشاريع استثمارية خارجية. كما ظهرت توترات مشابهة في بعض المناطق الجبلية في الشمال، مثل شفشاون والحسيمة، حيث يسعى السكان إلى حماية الموارد المحدودة التي يعتمد عليها اقتصادهم المحلي.

وفي خضم هذه التحولات، يساهم النفوذ المتزايد للأعيان المحليين في تعقيد المشهد الاجتماعي. فبفضل موقعهم الوسيط بين الإدارة والسكان، يتمكن هؤلاء الفاعلون من التأثير في مسارات اتخاذ القرار المتعلقة بالأرض، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع المحلي. إذ تتشكل تحالفات محلية متباينة المصالح، بعضها يدعم المشاريع الاستثمارية أملاً في الاستفادة منها، بينما يعارضها جزء آخر من السكان دفاعاً عن حقهم في الأرض ومواردها.

وهكذا تتشكل بيئة اجتماعية تتسم بتوترات مستمرة بين ثلاثة أطراف رئيسية: الدولة التي تسعى إلى تعبئة الأرض لخدمة سياسات التنمية والاستثمار، والرأسمال الذي



الأراضي السلاوية في المغرب: صراع بين الفلاحين، والدولة، والأعيان في زمن الرأسمال العقاري

بقلم؛ سليم نعمان

بين تدخل الدولة ومصالح الرأسمال العقاري وشبكات النفوذ المحلية، وهو ما أبقى المجال القروي في حالة توتر دائم بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومطالب العدالة الاجتماعية.

إن إعادة طرح قضية الأراضي السلاوية اليوم تعيد في العمق فتح النقاش حول وظيفة الأرض نفسها داخل المجتمع. فهل ينبغي أن تعامل الأرض أساساً بوصفها مورداً اقتصادياً قابلاً للاستثمار والتبادل في السوق، أم ينبغي أن تدار بوصفها قاعدة مادية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تعيش عليها؟ إن هذا السؤال لا يتعلق فقط بتوزيع الملكية، بل يمتد أيضاً إلى طبيعة النموذج التنموي الذي يراد بناؤه في المجال القروي.

ومن هذا المنظور، يبرز مطلب الإصلاح الزراعي بوصفه محاولة لإعادة التوازن بين هذه الأبعاد المختلفة. فإعطاء الأولوية لحقوق السكان المحليين في الأرض، وتمكينهم من تدبير مواردهم بصورة مباشرة، يمكن أن يفتح المجال أمام نماذج إنتاج أكثر استدامة وعدالة. كما يمكن أن يساهم في حماية البيئة المحلية والموارد الطبيعية التي تشكل أساس الحياة في العديد من المناطق القروية المهشمة.

وهكذا، لا تبدو أزمة الأراضي السلاوية مجرد مسألة قانونية أو إدارية، بل تعكس في جوهرها صراعاً أعمق حول طبيعة العلاقة بين الأرض والمجتمع والدولة. ولذلك فإن أي حل مستقبلي لهذا الملف يظل مرتبطاً بقدرة فقراء الفلاحين والحركات الاجتماعية على بلورة تصور يضع الأرض في خدمة الحاجات الاجتماعية للسكان، ويحافظ في الوقت نفسه على التوازنات البيئية التي يقوم عليها استمرار الحياة في المجال القروي المغربي.

الشمالية أو في الأزمنة القروية المحيطة بالمدن الكبرى، تظل الأرض الجماعية نقطة التقاء بين تحولات الاقتصاد الوطني وبين مطالب العدالة الاجتماعية. ومن هنا تبرز أهمية هذا الملف بوصفه أحد المفاتيح الأساسية لفهم التوازنات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب المعاصر، حيث يتحدد من خلاله مستقبل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحقوق الاجتماعية داخل المجال القروي.

الحاجة الملحة لإصلاح زراعي جذري

في المحصلة، تكشف مسألة الأراضي السلاوية عن عقدة تاريخية تشكلت عبر تداخل مسارات سياسية واقتصادية طويلة. فنجد تفكيك البنيات العقارية التقليدية خلال المرحلة الاستعمارية، ثم استمرار كثير من آلياتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، ظل السؤال المركزي المتعلق بملكية الأرض ووظيفتها الاجتماعية معلقاً دون حسم جذري. وقد أدى هذا الوضع إلى تراكم اختلالات بنيوية داخل المجال القروي، حيث تواصلت عملية تحويل الأرض إلى موضوع للاستثمار والتوسع العمراني، بينما بقيت حقوق الجماعات المحلية والفلاحين الصغار عرضة للتهميش أو التقييد.

وترتبط هذه العقدة التاريخية أيضاً بغياب إصلاح زراعي شامل يعيد تنظيم علاقة المجتمع بالأرض على أسس أكثر عدلاً. فالنضالات الاجتماعية التي شهدتها المغرب في قترات مختلفة لم تتمكن من فرض مشروع إصلاح زراعي جذري يضع الأرض مباشرة في يد من يعيشون منها ويعتمدون عليها في إعادة إنتاج حياتهم اليومية. ونتيجة لذلك، استمرت البنيات العقارية في العمل ضمن توازنات تجمع

في تحديد طبيعة المشاريع التي تُوجه إليها هذه الأراضي. ومن جهة أخرى، يبرز الرأسمال العقاري بوصفه فاعلاً اقتصادياً رئيسياً يسعى إلى توظيف الأرض داخل مشاريع مريحة مرتبطة بالتوسع العمراني والسياحي. وفي الوقت نفسه، يلعب بعض الأعيان المحليين دور الوسيط بين هذه القوى الاقتصادية والسياسية وبين المجتمع القروي، مستفيدين من مواقعهم الاجتماعية ومن شبكات نفوذهم لتوجيه مسارات اتخاذ القرار.

غير أن هذا الموقع الوسيط لا يخلو من آثار اجتماعية معقدة، إذ كثيراً ما يساهم توظيف الانقسامات القبلية أو الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية في تعزيز نفوذ هذه الفئة وإضعاف القدرة الجماعية للسكان على الدفاع عن مصالحهم المشتركة. وهكذا تتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية داخل المجال القروي، حيث تتقاطع مشاريع الاستثمار مع شبكات النفوذ المحلية ومع مطالب السكان المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والحق في الأرض.

في ضوء هذه المعطيات، لم تعد الأراضي السلاوية مجرد مورد اقتصادي أو مسألة تقنية تتعلق بتدبير الملكية العقارية، بل أصبحت محورا لصراع اجتماعي وسياسي واسع يعكس التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي. فهي تقع في قلب التوازن بين ثلاث قضايا كبرى: الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد العقارية، وضرورة حماية الحقوق الاجتماعية للفلاحين وذوي الحقوق، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجال القروي الذي تشكل عبر قرون طويلة من العلاقة الجماعية مع الأرض.

ولهذا السبب تحديداً، اكتسب ملف الأراضي السلاوية طابعاً وطنياً يتجاوز حدود المناطق التي تنشأ فيها النزاعات المباشرة. فسواء في الجنوب الشرقي أو في المناطق الجبلية



خطوات الجدال لا كليونترات الجدال

بقلم الحسين الطوكي - 23 مارس 2026



المنازل الحسين الطوكي، أحد قدماء مناظلي منظمة إلى الأمام، وأحد الشهود على منعطفات حاسمة في تاريخ اليسار الثوري المغربي: من لحظة التأسيس في سبعينيات القرن الماضي، مروراً بسنوات القمع والسجون، إلى أزمات التفكك وإعادة التشكل، وسيرورات "التجميع" ومحاولات بناء أفق وحدوي [المنازل-ة]

1 - حول التأسيس ومحاولات الوحدة:

برزت بالبلاد تنظيمات اشتراكية جذرية تبنت الماركسية كمنهج للتحليل والممارسة العملية في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي («23 مارس» و«إلى الأمام»)، وسلكت الأسلوب اللينيني في ممارسة البنية التنظيمية وعلاقتها (المركزية الديمقراطية والاحتراف الثوري للانقضاض على السلطة). وعلى المستوى الفكري انبرت هذه التنظيمات إلى انتقاد انتقارية الأحزاب الرسمية وأفقها الضيق. وإذا كانت انتفاضة 23 مارس 1965 قد ألهمت الرفاق من حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في صياغة أطروحاتهم وبلورة مشروعهم الثوري (منظمة 23 مارس)، فإن الرفاق «في منظمة إلى الأمام» قد استلهموا نقد التحريفية والممارسة الثورية لدى الفلسطينيين. وكلاهما واكب المد الثوري التحرري (في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وماي 68 بفرنسا)، ونضالات خريكة / أولاد خليفة. وفي خضم السعي للتجذر في الطبقات المستغلة (عمال وفلاحين فقراء...) ظل ديدنهم هو الانتفاض عن الطبقة الحاكمة بل والدعاية المستمرة ضد جشعها. إلا أن اعتماد مناظلي هذه الحركة الناشئة على الطلبة والتلاميذ والبورجوازية الصغيرة (تكتيكاً) لم يسعفها في الممارسة العملية (Praxis) لغرس جذور الوعي الثوري في الطبقات ذات المصلحة في التغيير الاشتراكي. ولقد ساهم

من بين عناصر الفشل قد تكون بنيتها الطبقيّة (الحركة الماركسية - اللينينية) البورجوازية الصغيرة (الطلبة والتلاميذ) وما شابها من ليبرالية تنظيمية (زعامتية) ومرجعياتها المستنسخة وأفاقها المختلفة.

وفي سياق مبادرات التوحيد. أُجيبَ بما يسمى «التجميع» (أي حشد كل من له علاقة بالتوجه «الماركسي») فكانت النتيجة أن طغت أمراض البورجوازية الصغيرة (حلقيّة، انتهازية، زعامتية، ليبرالية...)، وبات التمرس في الطبقات المستغلة شبه غائب.

إذا كان للطبقات المهيمنة مشروعها النيوليبرالي التبعي بطابعه المخزني وما يجره من ريع وامتيازات للطبقات الطفيلية فإن للتوجهات اليسارية الجذرية بدورها مشاريع طموحة تتدرج

القمع المسلط على مكونات هذه الحركة منذ النشأة - بدوره - في عرقلة الالتحام بالطبقات المستهدفة لتبني مشروع الثورة الاشتراكية.

2 - ولماذا ظلت وحدة اليسار الجذري رهينة هذا الفشل؟

أشكر طاقم جريدة المنازل-ة على الدعوة للمشاركة في تسليط الضوء على الذكرة الجمعية لحركة جذرية أسهمت في النضال المستمر ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية من أجل إنسان جديد بوعيه النقدي ومن أجل الكرامة...

أرجو أن يصبح الوفاء لهذه الذكرة محفزاً للمساعدة على الارتقاء بوعي الطبقات المستغلة/ المستغلة إلى إحقاق كرامتها...



خطوات الجدَل لا كليات الجِدال

بقلم الحسين الطوكي - 23 مارس 2026

القمع اقتحمت ثانوية بن يوسف (دار البارود) وكان تلاميذها قد أضربوا عن الدراسة، فلم ينج تلميذ من الضرب بهواتها. (وهذه الثانوية معروفة تاريخياً كمعقل لمناضلي المقاومة ضد المستعمر وبعد ذلك ضد توجهات المخزن).

7 - المخطط الثلاثي بالتعليم الإعدادي الذي كرسه المخزن في هذه الظرفية (منع فئة من التلاميذ من متابعة دراستهم الثانوية).

هذه بعض الظروف التي أوجت الدفاع على النفس ضد كل ألوان الظلم والحيف وساعدتني بالارتقاء بوعيي الحسي والأخلاقي وتأهيله إلى الارتقاء فشيئاً فشيئاً إلى الوعي بالقضايا المجتمعية والانخراط في النضال المنظم وقد أترق وعيي الجنيني الانتماء إلى شيوعية «حزب التقدم والاشتراكية» «أواخر 1965 حينما انتقلت إلى الدار البيضاء لمتابعة الدراسة بثانوية بن العوام الفلاحية بعين السبع. ففي هذه الفترة، تركز اهتمامي على التكوين الفكري وخصوصاً ما يتعلق بالأيدولوجيا والنظرية الاشتراكية والسباحة بين أمواج هذه البيئة المجتمعية البعيدة كل البعد عن «أختها» المراكشية، وحينما التحقت بوزارة الفلاحة (1969) عدت إلى «الحمر» حيث تم الاتصال بي من طرف رفاق بهذه المدينة للاستمرار في التكوين ونشر الفكر الاشتراكي (عن طريق توزيع منشورين) والنشاط الثقافي» بدار الشباب «عرصة الحاضر» حيث أسست إلى جانب بعض رواد هذه الدار جمعية «المنجل والقلم». فالخزطنا في دعم الشباب لاجتياز الامتحانات والقيام بأنشطة ثقافية متنوعة (مسرح، عروض حول الكتب المقروءة...).

في الممارسة يدافع عن المصالح الجماهيرية.. وبالتالي المساعدة (كذلك) على التجذر - خاصة بمواقع الإنتاج والخطو نحو الأرقى.

5 - أما بالنسبة للشباب وانطلاقاً من مبادراته (20 فبراير وجيل-Z)

فهم قادرون على الحصول على المعلومة - أكثر مني - والتي قد تمكنهم من تحليل ونقد ممارساتهم العملية أي أن يتعلموا كيف يناضلون كمواطنين (لا ينبغي أن نعلم الناس بل أن نعلمهم كيف يتعلمون! كما أن من يلتفت كثيراً إلى الوراء لن يحسن السير!).

6 - أما عن «الانتماء والالتزام»

يرجع الفضل في تنامي الدفاع على الكرامة بالنسب لي إلى: بنت عمي (1956)، وهي طفلة يافعة، فتاة بدوية كبرت بين أحضان أسرتي وقد كانت شرسة في الدفاع على كرامتها بين سكان الحي (بريمة) وعنها تعلمت إثبات الذات والدفاع على الكرامة بالشجاعة اللازمة لاحترام الآخرين لي باحترامي لهم...

أمي بدورها ما تواتت في الدفاع على أبنائها بضراوة. أما أبي فكان يتحاشى ما أمكن النزاعات لكنه علمنا (أنا وأخي وأختينا) قيماً إنسانية تعتمد في ذات الوقت احترام الآخرين والإيثار رغم الأسلوب التربوي القاسي في بعض الأحيان لكبح معلمي الابتدائي (1975) من خلال نصوص تزرع القيم الإنسانية كالتضامن والتمرد ضد الحيف والظلم وشخصاً المهمم (حماس الاستقلال ومحاولة اغتيال بنعرفة بمسجد الحي بريمة).

في مغرب شمس يوم 23 مارس 1965 عاد أخي محمد إلى المنزل وهو يتألم من شدة كسر ساعده. علمت في ما بعد أن أجهزة

في سيرورة الثورة الديمقراطية لكن أفقها الاشتراكي الذي قد يعطيها وضوحها ظل يعاني من ضبابية غامضة تحول دون وضع اللبنة الأساسية لبورة المشروع الديمقراطي الثوري بأفقه الاشتراكي (وخاصة مسألة الوحدة الفوقية ذات الأمراض المشار إليها). إن الأفكار لوحدها ما غيرت يوماً واقعا خاصة إذا بقيت بين المثقفين.

3 - أما عن تمفصل التنظيم / النقابة،

فقد استمر اليساريون الجذريون يتواجدون بالمركبات النقابية بهدف الارتباط بنضالات العمال، إلا أن البيروقراطية المترتبة على قيادات النقابات حاربت بكل وحشية كل تواجد يتوخى الارتقاء بالوعي العمالي من وعي خبزي (اقتصادي) إلى الوعي الطبقي، الذي وحده قادر على تحريك الطبقة العاملة من نير الاستلاب والاستغلال. وهكذا فالبيروقراطية النقابية تشكل حجر عثرة ضد كل طموح يساري إلى علاقات أفقية قد تتيح التضامن بين القطاعات وبالتالي قد تسعف في التجذر.

4 - مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

«المرابي في حاجة إلى تربية» (أنظر أطروحات ماركس في نقد فيورباخ) أي إن أفق «الحركة الماركسية- اللينينية» (هنا) قد تعثرت (إلى الآن) في الارتباط بالطبقات التي لها مصلحة في التغيير. بله تأطير أنوية الهبات الشبابية بالتواجد بالمنصات والمواقع التي تبتغي مواكبة العمل النضالي بالمجتمع المدني وتكثيف الدعاية ضد التوجهات النيوليبرالية وزرع بذور الفكر الاشتراكي بشكل ممنهج ومتواصل.

إن حلقة الأحزاب اليسارية أي توقعها في الحزبية الضيقة بدل الرفع من أدائها من أحزاب صغيرة إلى فاعل سياسي جهوي



خطوات الجدال لا كليونترات الجدال

بقلم الحسين الطوكي - 23 مارس 2026

المعتقلين السياسيين التي صارت تناضل للمرة الأولى في تاريخ المغرب المعاصر ضد الاعتقال السياسي، إذ صارت نضالاتها البذرة التي نمت فأثمرت من خلال الممارسة النضالية ضد القمع أرضية ضد الاعتقال السياسي تبلورت في نشأة إطار «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان».

أخيرا يمكنني القول بأنني نشأت في بيئة تربوية تعليمية وأوضاع اجتماعية وعالمية علمتني التثبث بقيم الكرامة والحرية والانخراط في سيرورة تقدم نضالات الإنسان ضد الاستلاب والاستغلال بهدف خلق «الإنسان الاشتراكي».

هكذا أرجو للشباب المنخرط في المسار التحرري التوفيق في شق آفاق نبيلة على درب «إلى الأمام» و«23 مارس».

وإن مستقبل الكرامة على هذه الأرض لناظره لقريب بفضل المقاومة المستمرة...

مراجع لمزيد من الاستفادة والإفادة :

- « قضايا الخلاف وسط الحركة الماركسية - اللينينية المغربية وداخل منظمة إلى الأمام » ملف منشور على منصة التواصل: La mémoire de l'autre لأبراهام السرفاتي ورفيقته كرسيتين ص 163.
- « منطلق الطير » la conférence des oi-seaux لفريد الدين عطار.
- Combat d'un homme de la gauche عبد الله زعزاع
- « أوراق من تجربة اليسار » كتاب النهضة » لمحمد الحبيب طالب
- Le petit berger qui devient communiste علي فقير

(1970) إلى جانب «منظمة 23 مارس».

في هذه الشوط والأوضاع الداخلية والخارجية سارت هذه التنظيمات الجذرية السرية تقوم بالدعاية للفكر الماركسي اللينيني وتخوض نضالات طلابية وتلاميذية ضد التوجهات المخزنية.

وقد اعتبرت هذه الحركة الجذرية الناشئة «كمقدمة تكتيكية»: البورجوازية الصغيرة والطلبة والتلاميذ كجسر لإيصال أفكارها ومنهجها إلى الطبقة العاملة والعمال الزراعيين. إلا أن آلة القمع باتت تحاول اجتثاث هذه التنظيمات الجذرية منذ 1971 إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي دون توقف.

في فبراير 1975 سيتم اعتقال مرة أخرى (المرة الأولى في يونيو 1971 ضمن ما سمي «محاكمة 33 مناضلا») كعضو ب«منظمة إلى الأمام» (يمكن العودة إلى

كتابات المناضلات والمناضلين حول التعذيب و«المحاكمات» أو ما سمي ب«أدب المعتقلات والسجون»). بعد مغادرة السجن المركزي (القنيطرة) حيث قضيت ست سنوات، التحقت مباشرة بفرع «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» بمراكش لمواصلة النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين والعسكريين وإرجاع المنفيين والكشف عن مصير المختطفين.

هنا واجب الوقوف عند نضالات عائلات

وفي غضون سنة 1969 طبخت الإمبريالية والصهيونية ما سمي ب«مشروع روجرز» للشرق الاوسط (بالضبط في صيف 1969) حيث كان يتبغى تصفية المقاومة الفلسطينية. وقد تمت بموجبه إبادة عشرين ألف فلسطيني (20.000) على يد الملك حسين الأردني (أبولو الأسود).

وقد سكت حزب «التقدم والاشتراكية» على هذه المذبحة حيث لم يدن المشروع الأمريكي.

أحدث هذا الاصطفاف على موقف موسكو زلزالا داخل الحزب إياه ما أثار نقاشا بين المناضلين حول التحريفية والإنظارية، كان من بين نتائجه ابتعاد العديد من الرفاق عن هذا الحزب والدخول في نقاشات تنتقد نهج الأحزاب الرسمية مما أفضى إلى ضرورة بلورة رؤية جديدة لسيرورة النضال التحرري توجت بأرضية عنوانها «سقطت الأقنعة لنفتتح الطريق الثوري». وقد كانت نضالات الطبقة العاملة تعرف صمودا عظيما (خريبكة / قطارة

ومناجم أخرى). كما عرف القطاع الفلاحي انتفاضات حول استيلاء الطبقة الحاكمة على الأراضي المسترجعة (أولاد خليفة بالغرب وتسلطات بالحوز...), أضف إلى هذا كله المد الثوري بإفريقيا وأمريكا اللاتينية والمحاولتين الانقلابيتين (10 يوليوز و16 غشت 1971 و1972). وسيعرف التنظيم الذي تشكل حول الأرضية المشار إليها ب«منظمة أ» ليتخذ إسمها آخر هو «منظمة إلى الأمام» (في شهر غشت

فقد استمر اليساريون الجذريون يتواجدون بالمركزيات النقابية بهدف الارتباط بنضالات العمال، إلا أن البيروقراطية المتربعة على قيادات النقابات حاربت بكل وحشية كل تواجد يتوخى الارتقاء بالوعي العمالي من وعي فبري (اقتصادي) إلى الوعي الطبقي، الذي وحدة قادر على تحرز الطبقة العاملة من نير الاستلاب والاستغلال. وهكذا فالبيروقراطية النقابية تشكل حجر عثرة ضد كل طموح يساري إلى علاقات أفقية قد تتيح التضامن بين القطاعات وبالتالي قد تسعف في التجذر.



التعليم في المغرب بين خطاب الجودة وواقع الشغيلة: قراءة نقابية في تقرير TALIS 2024

بقلم: ذة. فاطنة أفيد

تراجع الاستثمار في مراكز التكوين وغياب رؤية استراتيجية متكاملة لتأهيل الموارد البشرية. وبالتالي، فإن الدولة - وليس الأستاذ - تتحمل المسؤولية الأولى عن هذا الخلل.

التكوين المستمر: حق مهني يتحول إلى عبء

رغم مشاركة نسبة مهمة من الأساتذة في التكوين المستمر، فإن غياب الحوافز وضعف دعم الإدارة يجعلان منه ممارسة شكلية في كثير من الأحيان.

مما يستوجب أن يكون التكوين: حقاً مضموناً ومؤثراً ومرتبلاً بالترقية المهنية ومدعوماً مادياً ومؤسسياً وليس مجرد التزام إضافي يثقل كاهل المدرسين.

استقلالية محدودة وإصلاح فوق

من أخطر ما يكشفه التقرير هو محدودية الاستقلالية البيداغوجية، حيث يظل دور الأستاذ في بناء المناهج واتخاذ القرارات التربوية ضعيفاً. وهذا يؤكد أن الإصلاح يتم بشكل مركزي وفوقي، والمدرس يحتزل في منفذ للقرارات في ظل غياب إشراك حقيقي للفاعلين التربويين وهو ما يتناقض مع شعارات "الحكامة التشاركية".

الرقمنة: تفاؤل رسمي وواقع متعثر

رغم النظرة الإيجابية للأساتذة تجاه الرقمنة، فإن ضعف التكوين وقلة الإمكانيات يحدان من فعاليتها. وهنا تبرز مفارقة واضحة بين الطموح الرقمي المعلن والواقع الميداني.

داخل الأقسام الدراسية، حيث يصرح أغلب الأساتذة بوجود فروق كبيرة في مستويات التلاميذ، فإن التحليل يتوقف عند الوصف دون الغوص في الأسباب الحقيقية من فشل سياسات الإنصاف وتكافؤ الفرص واستمرار الاكتظاظ مع غياب دعم فعلي للأقسام متعددة المستويات.

كما يكشف تمرکز الأساتذة الجدد في المناطق القروية والهشة عن اختلال خطير في تدبير الموارد البشرية، يكرس "مدرسة بسرعتين": واحدة للهجالات المحظوظة وأخرى للهامش.

مهام غير مرئية واستنزاف مهني

يشير التقرير إلى أن عمل الأستاذ لا يقتصر على التدريس، بل يشمل التحضير والتصحيح والتتبع والتواصل مع الأسر. غير أن هذه المهام، رغم مركزيتها، لا تنعكس في التقدير المادي أو الزمني. (30 ساعة في الابتدائي مرهقة ومتعبة جداً).

اذ يعكس هذا الوضع توسعاً في المهام دون مقابل، وغياب اعتراف مؤسسي بالعمل غير المرئي وارتفاعاً في مستويات الإرهاق والضغط المهني.

أزمة التكوين: نتيجة لسياسات لا لاختيارات فردية

تكشف المعطيات عن ضعف في مستوى التكوين، سواء الأساسي أو المستمر، مع وجود نسبة مهمة من الأساتذة الذين لم يستفيدوا من تكوين بيداغوجي كافٍ.

غير أن المقاربة النقابية ترفض اختزال هذه الأزمة في ضعف فردي، وتربطها بـ سياسات التوظيف السريع لسد الخصاص،

تقرير تقني دقيق لعدد من الاختلالات المنظومة، لكنه يتجنب طرح الأسئلة الجوهرية المرتبطة بالسياسات العمومية.

في سياق يتم بتصاعد النقاش العمومي حول إصلاح منظومة التربية والتكوين، ينظم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ندوة دولية لتقديم النتائج الخاصة بالمغرب من الدراسة الدولية للتعليم والتعلم (TALIS 2024)، وذلك يوم الثلاثاء 24 مارس 2026.

ومن خلال اطلعنا على التقرير الموضوعاتي الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حول نتائج دراسة TALIS 2024 حيث يقدم معطيات رقمية ومقارنات دولية حول واقع مهنة التدريس بالمغرب. غير أن قراءة هذا التقرير من منظور نقابي، تكشف عن مفارقات عميقة بين الخطاب الرسمي وواقع الشغيلة التعليمية.

خطاب يرفع من قيمة المدرس... دون تمكينه

يقدم التقرير الأستاذ باعتباره "رافعة استراتيجية" للإصلاح، ويحمل دوراً مركزياً في تحسين جودة التعلّات. غير أن هذا التقديم، يخفي توجهاً مقلقاً يتمثل في تحميل المدرس مسؤولية اختلالات بنوية لا يتحكم فيها.

فالحديث عن الرفع من أداء الأستاذ، دون تمتعه باستقلالية بيداغوجية حقيقية، ودون توفير شروط عمل لائقة، يجعل من هذا الخطاب أقرب إلى آلية لإزاحة المسؤولية من الدولة نحو الفرد.

ظروف عمل صعبة

رغم اعتراف التقرير بوجود تفاوتات حادة



التعليم في المغرب بين خطاب الجودة وواقع الشغيلة: قراءة نقابية في تقرير TALIS 2024

بقلم: ذة. فاطنة أفيد

التربوي.
أما الاستمرار في تحميل الأستاذ مسؤولية الفشل، دون معالجة جذور الأزمة، فلن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة بدل حلها.
* باحثة في سوسولوجيا التربية وعضو المجلس الوطني للنقابة الوطنية للتعليم / CDT

للتعليم يمر عبر:
• تحسين الوضعية المادية والمهنية للشغيلة التعليمية؛
• ضمان الاستقرار الوظيفي؛
• تقليص الفوارق المجالية؛
• إشراك فعلي للمدرسين في صنع القرار

في المحصلة، يقدم تقرير TALIS 2024 تشخيصاً تقنياً دقيقاً لعدد من اختلالات المنظومة، لكنه يتجنب طرح الأسئلة الجوهرية المرتبطة بالسياسات العمومية.

فإن أي إصلاح حقيقي

مؤسسة شرق - غرب والمفوضية UNHCR أبواب القمع والإقصاء

الحلقة الأولى: حكايات لاجئين خلف أبواب مغلقة

بقلم - Border Resistance

أما الأطفال، فهم الحلقة الأضعف في هذه السلسلة، وسوف نقوم بشرح معاناتهم والتعسف الذي وقع عليهم مع مسألة القاصرين بالمؤسسة في حلقة منفصلة من السلسلة، فالكثير من القاصرين كانوا يستفيدون من وجبة الغذاء الوحيدة التي تقدم في هذا السياق، وهي وجبة بالكاد تسد الرمق، لكنها رغم ذلك تشكل مصدر تغذية أساسي لهم. ومع التغيرات الأخيرة، يزداد خطر حرمانهم حتى من هذا الحد الأدنى من الدعم.

هكذا، يكشف هذا القرار عن واقع متأزم، لا تؤثر هذه السياسات المفاجئة على فئة واحدة فقط، بل تمتد تداعياتها لتشمل شبكة كاملة من الأفراد الذين يعيشون أصلاً في ظروف هشة. وبين الشعارات الإنسانية والواقع الميداني، تبقى الأسئلة مفتوحة: من يتحمل مسؤولية هؤلاء؟ وأين يمكن أن يجدوا بدائل حين تغلق الأبواب في وجوههم؟ ومن سوف يقوم بإنصاف هؤلاء عندما تقوم الجهة المناط بها إدماج اللاجئين الى ممارسة العزلة والإقصاء؟

كجزء أساسي من حياتهم اليومية. فجأة، وجد هؤلاء أنفسهم في مواجهة مزيد من العزلة، ومحرومين من أدوات بسيطة كانت تساعدهم على الصمود.

ولا يتوقف تأثير هذا القرار عند حدود اللاجئين فقط، بل يمتد ليشمل فئة أخرى تعيش على هامش هذا الهاشم. فهناك نساء لاجئات كن يعتمدن على وجود اللاجئين داخل المنظمة كمصدر دخل بسيط ولكنه مهم من خلال بيع الأطعمة والشاي. في ظل هشاشة مالية خانقة، كانت هذه الأنشطة المتواضعة تمثل لهن وسيلة للبقاء، خاصة وأن العديد منهن لا يحصلن على أي مساعدات اجتماعية، ومن تحصل منهن على دعم لا يتجاوز 500 درهم، وهو مبلغ بالكاد يغطي جزءاً يسيراً من متطلبات الحياة اليومية.

هؤلاء النساء لا يعانين بمفردهن، فمعظمهن يتحملن مسؤولية إعالة أسر كاملة، حيث لا يقل عدد الأطفال لدى الواحدة منهن عن ثلاثة، في وقت تزايد فيه أعباء الكراء والمعيشة. ومع غياب الاستقرار المالي، تصبح كل فرصة صغيرة للعمل مسألة حياة وكرامة.

في ظل أوضاع معيشية قاسية يعيشها اللاجئون/ات وطالبو/ات اللجوء والمهاجرون/ات بالمغرب، لا سيما في الرباط تصبح أي مساحة توفر الحد الأدنى من الدعم بمثابة طوق نجاة. مؤسسة شرق-غرب الشريك الاجتماعي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كانت ملاذاً يومياً يلجأ إليه المهاجرون للاستفادة من خدمات بسيطة لكنها حيوية، مثل استخدام شبكة الواي- فاي للتواصل مع عائلاتهم أو البحث عن فرص عمل، أو ارتياد المكتبة للاطلاع والتعلم ومحاولة بناء مستقبل أفضل وسط واقع يضيق بهم بعد أن قامت المؤسسة بإيقاف كورسات اللغات (الانجليزية والفرنسية) المخصصة للاجئين مبررة ذلك بأن دعم التعليم قد توقف من جانب المفوضية.

غير أن هذا الأمل تلقى ضربة مفاجئة، حين أقدمت المؤسسة، منذ الأسبوع الماضي، على منع اللاجئين من الدخول إلى مرافقها بشكل كامل. قرار لم يأت مصحوباً بتوضيحات كافية، فقد أثر بشكل مباشر فيمن كانوا يعتمدون على هذه الخدمات



المنتدى الوطني للمدرسة: ملامسة لعمق الأزمة أم إعادة إنتاج لها؟

بقلم صفية كجي

انعقد المنتدى الوطني للمدرسة يومي 25 و 26 مارس 2026 المنظم من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بشراكة مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية بمدينة الرباط تحت شعار: «المدرسة في قلب التحول التربوي».

هذه المبادرة تظل محدودة الأثر ما لم تترجم إلى سياسات فعلية تستجيب لمطالب الشغيلة التعليمية.

لا يمكن اعتبار هذا المنتدى استجابة فعلية لتطلعات الشغيلة التعليمية، فالكرامة المهنية لا تستعاد بالندوات، والاستقرار الوظيفي لا يتحقق عبر توصيات فضفاضة، بل عبر قرارات واضحة وشجاعة تعيد الاعتبار المهنة للتدريس، إن استمرار تجاهل هذه الحقيقة لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة مهما تعددت عناوين المنتديات.

**سيكون لمنتدى
المدرسة فائدة كبيرة إذا
تم الإعداد له بمشاركة
منتديات محلية منتخبة.
ينبغي أن يتضمن جدول
أعماله تقييم مشروع
الريادة، ووضع ملف
مطلبي يتصدره تحديد
أولويات سياسة تعليمية
وطنية من منظور
الشغيلة.**

إن المتابع للوجوه المشاركة والكفاءات المؤطر لأشغال المنتدى وورشاته، تحمل رسالة قوية للمهم بالشأن التربوي بأن الأزمة في التعليم ليست فقط أزمة كفاءات أو مناهج، بل هي بالأساس أزمة ثقة في السياسات التعليمية المتبعة، ثقة تآكلت بفعل تراكم الوعود غير المنجزة، ولا يمكن استعادتها إلا بخطوات جريئة تقطع مع الارتجال وغياب رؤية واضحة للإصلاح يشعر بها المدرس داخل فصله.

على سبيل الختم والايجاز، قد يحسب لهذا المنتدى أنه فتح باب النقاش، لكن التأكيد أنه لم يغلّق باب الأزمة، وبين فتح الأبواب وحل المشاكل، مسافة لا تختصرها الشعارات، بل تحقيقها الإرادة السياسية الحقيقية والجادة.

من طرف الجهات المنظمة للمنتدى. لقد ساد انطباع قوي بأن ما جرى لم يتجاوز كونه تمرينا تواصليا محكم الإخراج، أكثر منه ورشا حقيقيا لصياغة حلول عملية، إلا أن هذه المبادرة تظل غير كافية، كان من الأفضل أن تسبق تنظيم هذا المنتدى الوطني عقد منتديات على المستوى الإقليمي والجهوي لتجنب عملية الارتجال على مستوى الطرح وبناء أفكار إبداعية لتطوير الأداء التربوي والتعليمي، ثم صياغة جملة من التوصيات قصد تقاسمها وطنيا.

من المؤاخذات التي يمكن الإشارة إليها تتمثل أساسا في عملية انتقاء المشاركين في المنتدى التي شابهها الكثير من الغموض، بسبب غياب معايير واضحة لاختيار من يمثل نساء ورجال التعليم داخل المنتدى، كما لا يفوتني التأكيد على أن هناك شريحة عريضة ممن تنتمي إلى هذا القطاع بشكل مباشر غيب صوتها داخل المنتدى، والمتمثلة في مربيات ومرجبي التعليم الأولي، التي تعتبر النواة المهمة للنهوض بالعملية التعليمية التعلّبية.

قد لا يختلف أن المنتدى الوطني للمدرسة يمثل مبادرة تحمل في ظاهرها بعدا إيجابيا يتمثل في الاعتراف بدور المدرس ومحاولة إشراكه في النقاش العمومي حول إصلاح التعليم، غير أن

في سياق تعليمي متوتر، بل جاء في لحظة مفصلية تتم بعدم وفاء الوزارة الوصية بمجموعة من الالتزامات الموقعة عقب الحراك التعليمي الذي عرفه القطاع موسم 2023/2024، وتنامي فقدان الثقة بين نساء ورجال التعليم والجهات الوصية، غير أن السؤال الجوهرية الذي يفرض نفسه بإلحاح هل ننجح هذا المنتدى في ملامسة عمق الأزمة، أم أنه اكتفى بإعادة إنتاج خطاب مألوف تحت عنوان: الإنصات؟ ثم هل استطاع أن يقدم لشغيلة التعليم حولا للمشاكل والمعاناة التي انتفضوا من أجلها لإصلاح المدرسة العمومية؟

لا غرو أن هناك مجموعة من الملاحظات التي يمكن تسجيلها من قبل جل الفاعلين والمتابعين للشأن التعليمي بالمغرب، فن حيث الشكل لا يمكن إنكار أن المنتدى وفر فضاء للنقاش، وكون أي إصلاح عمومي يجب أن يشرك نساء ورجال التعليم، لكن في العمق، بدا واضحا أن سقف النقاش ظل محدودا في ظل الغياب المأسوف عليه للنقابات، لكونها الممثل الشرعي لنساء ورجال التعليم للقيام بمداخلات ضمن جلسات ومحاضرات المنتدى، على اعتبار أنها شاركت في مجموعة من الحوارات مع الوزارة الوصية الأمر الذي مكّنها من الاطلاع على جوهر الأزمة التي اخترقت نسيج المجتمع التعليمي والتربوي، وبالتالي فهي في تقديري قادرة على المساهمة بشكل إيجابي وفعال في بلورة تصور حول مستقبل القطاع.

مما لا شك فيه أن القضايا الحارقة التي توترق الشغيلة التعليمية لم تحضّر بالجرأة اللازمة في الطرح ولا في المعالجة



إسرائيل الكبرى؟ عزم على بسط الهيمنة الإقليمية

إدوارد سوليه

أسبوعية اللاتيكابيتاليس (L'Anticap-italiste) - عدد 792 (19/03/2026)

تبلور خلف شعار «إسرائيل الكبرى» معالم استراتيجية بسط هيمنة إقليمية، تمر عبر التفوق العسكري وضغط دائم على البلدان المجاورة، بدعم حاسم من الولايات المتحدة الأمريكية. يتجلى هذا المنطق في الهجوم على إيران والتصعيد العسكري الإقليمي، حيث تسعى إسرائيل إلى منع بزوغ أي قوة قادرة على تحدي هيمنتها.

ترمي تأمين «مقدرة إسرائيل على التصدي لأي تهديد عسكري تقليدي حقيقي صادر عن دولة أو تحالف دول محتمل أو جهات فاعلة غير حكومية، ودحره، مع تكبد أضرار وخسائر طفيفة، بفضل استخدام وسائل عسكرية فائقة التطور». بعبارة أخرى، يعني ذلك مواصلة صون تقدم إسرائيل العسكري، عن طريق تزويدها بأحدث الأسلحة والحد من - أو تأخير - حصول جيرانها على معدات مماثلة.

وقد أدرجت هذه العقيدة في القانون الأمريكي عام 2008: يجب ألا تؤدي أية عملية بيع للأسلحة الأمريكية إلى بلد في منطقة الشرق الأوسط إلى النيل من تقدم إسرائيل العسكري. إنها تعمل في الواقع على إضفاء الطابع الرسمي على ممارسة قائمة بالفعل منذ عام 1967. وهكذا، حازت إسرائيل على طائرات F-15 في عام 1976، أي قبل ست سنوات من حصول المملكة العربية السعودية عليها، ثم على طائرات F-16 في عام 1980، أي قبل ثلاث سنوات من قيام مصر باقتنائها. وفي عام 2010، سمحت إدارة أوباما ببيع 20 طائرة إضافية من طراز F-35 لإسرائيل لصون ميزتها العسكرية النوعية، رداً على بيع أسلحة إلى المملكة العربية السعودية.

صناعة عسكرية قيد التوسع

يعزز هذا الدعم مكانة إسرائيل كقوة مهيمنة، حيث تستخدمه أيضاً لتوطيد صناعاتها العسكرية. وبذلك بلغت حصة إجمالي صادرات أسلحتها في العالم نسبة 4.4% في الفترة 2021-

الإقليمية. يندرج الهجوم على إيران في إطار هذا المنطق: يجب أن تظل إسرائيل القوة المهيمنة في المنطقة. ولتحقيق ذلك، لا بد من فرض فكرة أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وأنها رأس جسر للغرب بوجه هجبة شرقية مزعومة، وصون تفوق عسكري ساحق. تقوم هذه السياسة التي تنهجها الدولة المارقة منذ ما يفوق 80 عاماً، بالضغط على جميع البلدان المجاورة وإجبارها على تكيف سياستها، غالباً على حساب رفاهية شعوبها.

عقيدة «الميزة العسكرية النوعية»

في الواقع، تتمتع إسرائيل بتفوق عسكري واضح على جميع البلدان المجاورة، سواء على صعيد التدريب والتنظيم والانضباط أو من حيث جودة المعدات. وبذلك، فإنها تحظى بميزة (edge) على جميع البلدان الأخرى بالمنطقة. على سبيل المثال، تمتلك إسرائيل ما يناهز 250 طائرة مقاتلة، لا سيما من طراز F-16، بالإضافة إلى عشرات الأجهزة الحديثة للغاية مثل مقاتلات F-35. وعلى سبيل المقارنة، فإن مصر، على الرغم من أن عدد سكانها يزيد بعشر مرات، لا تمتلك حتى ضعف هذا العدد. تعترم إسرائيل شراء 55 طائرة مقاتلة جديدة بحلول عام 2026، نصفها تقريباً من طراز F-35.

لا يأتي هذا التفوق بحض الصدفة. بل يقوم على «الميزة العسكرية النوعية» (QME)، وهي عقيدة أمريكية موروثية من الحرب الباردة

شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023 تسارعاً في تنفيذ المشروع الاستعماري المزدوج الذي تطرحه إسرائيل. فمن ناحية، إنشاء منطقة استيطان عن طريق مصادرة الأراضي التي ترها ملكاً لها، ومن ناحية أخرى، فرض «التطبيع»، أي قبول إسرائيل كقوة عسكرية وحيدة ومهيمنة في المنطقة. ونظراً لانعدام حدود واضحة، فإن هذا «التطبيع» قائم بداية على تفوقها العسكري ودعم القوى الغربية.

إخضاع القوى الإقليمية الأخرى

إن منظور «إسرائيل الكبرى» - أي أرض «تاريخية» ممتدة إلى حد كبير على أنحاء البلدان المجاورة - يظل عملياً بعيد المنال، ويقوم بوجه خاص على شعار ذي طابع دعائي. لكن، منذ ثلاث سنوات، قامت إسرائيل بتكثيف عمليات تقدمها الإقليمي: توسيع نطاق التحكم بالمنطقة ج، و«الخط الأصفر» في غزة، وضم هضبة الجولان، وفتح ممر في سورية، والقيام منذ شن التعدي على لبنان، بفرض «خط أصفر» جديد في جنوب البلد.

تقدم إسرائيل نفسها في آن واحد على أنها قلعة محاصرة وقوة قادرة على بسط نفوذها. يكمن هذا التناقض في صلب عقيدتها: التذرع بتهديد وجودي، مع الإسهام في الوقت نفسه في خلقه عبر تحركاتها الخاصة. إنها نبوءة ذاتية التحقق يتم استخدامها لإخضاع القوى



إسرائيل الكبرى؟ عزم على بسط الهيمنة الإقليمية

إدوارد سوليه

2025، مقابل نسبة 3.1% بين عامي 2016 و2020. باتت إسرائيل سابع أكبر مصدر للأسلحة في العالم، متقدمة على بريطانيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال تحتل المرتبة الرابعة عشرة عالمياً من حيث استيرادها: تأتي معظم أسلحتها من الولايات المتحدة الأمريكية (68%)، ثم ألمانيا (31%). لا تتوقف ميزانيتها العسكرية عن الزيادة: ارتفعت من 25 مليار دولار قبل عام 2023 إلى 45 مليار دولار في عام 2025، ومن المتوقع أن تصل إلى ما يناهز 60 مليار دولار في عام 2026. وللمقارنة، تناهز الميزانية العسكرية في فرنسا 45 مليار دولار. كما أعلن نتنياهو عن خطة بقيمة 108 مليارات دولار على مدى عشر سنوات لتطوير صناعة أسلحة إسرائيلية أكثر استقلالية.

يستمر نفس الحديث عن بلد مستقل و«محاصر»، في حين تظل إسرائيل معتمدة على 5 مليارات دولار من المساعدات الأمريكية المباشرة وامتيازات مرتبطة بمبدأ الميزة العسكرية النوعية (QME). تبعث الحرب على إيران رسالة واضحة إلى المنطقة بأسرها: تسعى إسرائيل إلى التمكن من فرض قانونها في كل مكان وعدم التسامح مع أية منافسة. بصفتها دولة إمبريالية واستعمارية وقائمة على ممارسة الإبادة الجماعية، فإنها تتمتع بدعم أمريكي لا يروم الدفاع عنها وحسب، بل أيضاً تعزيز هيمنتها الإقليمية.

الرابط:

<https://lanticapitaliste.org/arguments/international/grand-israel-une-volonte-hegemonique-regionale>

من أعلام الحركة العمالية المغربية: جان دريش Jean Dresch

بقلم ألبير عياش، رونيه غاليسو



تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمانة من أمارات التردّي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كلياً بإتمام الفقيه البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المنهية جهود الفقيه شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمر ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظمتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرولوجيا.

سعيًا دوماً، منذ صدور جريدة المناضلة - قبل 22 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تعريف بأعلام الحركة العمالية المغربية، بتناول حالة المناضلة والمؤرخ جرمان عياش كما وردت في قاموس اعلام الحركة العمالية المغربية.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من نشر كتاباتهم - هن.



من أعلام الحركة العمالية المغربية: جان دريش Jean Dresch

بقلم ألبير عياش، روني غاليسو

جان دريش

التعليم في مقر الإقامة العامة في الرباط، ويريجيس بلاشير Régis Blachère، أستاذ اللغة العربية ومترجم القرآن، اللذين بقيا لفترة طويلة في الحزب الاشتراكي. ورغم تقديره لنموذج ليوطي الذي رسم له صورة إيجابية، وللزخم التحديتي الذي وصل إلى حد الدعوة إلى الاستثمار العام وتطوير قطاع حكومي يتجاوز رأس المال الخاص، كان جان دريش، من جانبه، يتردد على الحلقات الماركسية التي كان ينضم إليها طلاب ثانوي وجامعات مغاربة، وانضم في عام 1936 في الرباط إلى الحزب الشيوعي المغربي الذي كان قد تأسس للتو. وبصفته عضواً في مكتب فرع الرباط، أسهم مع موريس رويي (Maurice Rué) في التقريب بين الشيوعيين المغاربة المنقسمين منذ فشل المؤتمر الإقليمي في 4 أبريل 1937، وفي إنشاء صحيفة الرباط الشيوعية، "الأمل" التي تقاسم مسؤوليتها مع موريس رويي، والتي كتبت لها مقالات تحليلية عن المجتمع المغربي في الزاوية التي كلف بها بعنوان "المغرب ونحن". أثرت جودة تعليمه، ومقدرته على التوضيح والتوليف، وشخصيته الرفيعة بكل معاني الكلمة، تأثيراً فكرياً وأخلاقياً قويا على الشباب الوطنيين المغاربة الذين كانوا تلاميذه، مثل مهدي بن بركة الذي دعمه ودافع عنه وحافظ على صداقته.

**ومن نافل القول أن
القصد إتاحة أدبيات في
التاريخ العمالي للمغرب،
بلا مشاطرة بالضرورة لآراء
من ننشر كتاباتهم - هن.**

في أغسطس 1939، تم تجنيد جان دريش في فرنسا ضابطاً في الفوج الرابع من المشاة المغاربة. عاد إلى المغرب في أغسطس 1941، حائراً على وسام الصليب الحربي، وحرّم من منصبه في ديسمبر، واستدعاه الجنرال نوغيس، الذي انضم إلى بيتان، ليبلغه بأن وجوده غير مرغوب فيه. لذلك أعيد إلى فرنسا.

(1934)، وفي ثانوية فاس، وفي ثانوية غورو في الرباط حتى العام 1939. وفيما كان الغزو الفرنسي يستكمل في العام 1934 في جبال الأطلس الصغير وجبل صاغرو، كرس دريش ثماني سنوات لدراسة جبال الأطلس الكبير في مراكش التي جابها في كل اتجاه، والتي وفرت مادة أطروحته للدكتوراه

في (الجيومورفولوجيا والجغرافيا البشرية)، التي نوقشت في السوربون عام 1941. نشر جان دريش على وجه الخصوص مقالات حول إفقار الرعاة الجبلين المحكوم عليهم بالهجرة في "شجرة المغرب الاقتصادية" وفي أعمال معهد الدراسات العليا المغربية؛ كانت هذه الأبحاث والمشتورات مدعومة من قبل الاقتصادي رينيه هوفهر، المرتبط بالأساتذة الاشتراكيين، الذي أصبح مستشاراً للجنة المركزية للصناعيين بالمغرب، ودعم فكرة "أور-أفريقيا" ولم يكف عن الكتابة حول التنمية.

وإذ كان جان دريش، الذي وضع آماله منذ أيام دراسته في الثورة السوفياتية، شيوعياً في روحه، كان مع ذلك عضواً في الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO)، لأن الحزب الاشتراكي كان مسموحاً به في المغرب بينما الحزب الشيوعي محظور. وقد جذب إليه زملاءه المثقفين، مثل لوسيان باي Lucien Paye الذي كان مدير

**اسمه الكامل جان
ايمانويل دريش، ولد في
30 نوفمبر 1905 في باريس
(الدائرة السادسة)، وتوفي
في 4 مارس 1994 في
باريس (الدائرة الخامسة
عشر)؛ حاصل على شهادة
الأستاذية في التاريخ
والجغرافيا، ودكتوراه في
الآداب عن أطروحته
في جغرافيا المغرب،
وأستاذ في فاس ثم في
الرباط، وأستاذ في كلية
كائن، ثم في ستراسبورغ، ثم في السوربون، وبعد
مايو 1968 في جامعة باريس السابعة؛ مؤلف
لأعمال مهمة عن المغرب والعالم العربي والعالم
الثالث، أحد مؤسسي الحركة الشيوعية في المغرب.**

جان، إيمانويل دريش ابن جوزيف دريش، الأستاذ ثم رئيس الجامعة، وجولييت ريو، تابع دراسته مقتفياً مسار مناصب والديه الجامعية، في ثانوية بوردو، ثم تولوز، ثم باريس (لويس-لو-غران)، وتم قبوله في المدرسة العليا للمعلمين، ثم ناضل في الاتحاد الفيدرالي للطلاب. متزوج، أب لخمس بنات وولد واحد.

حاصل على شهادة الأستاذية في التاريخ والجغرافيا، مثل غيره من المثقفين الشباب في ذلك الوقت، اختار التدريس في المغرب؛ كان عضواً في الكنفيدالية العامة الوحودية للشغل، الاتحاد «الوحدوي» و«الثوري» في الحركة الشيوعية، الذي نافس الكونفدرالية العامة للشغل «الإصلاحية»، المقربة من الفرع الفرنسي للأمية العمالية. درس في الكوليج الإسلامي (1931-

1931-



من أعلام الحركة العمالية المغربية: جان دريش Jean Dresch

بقلم ألبير عياش، روني غاليسو

في تغيير الموقف الشيوعي الذي اتخذ على أساس تعريف موريس توريز (1939) للأمة الجزائرية «فيد التكوين» في «مزيج من 20 عرقاً»، من أجل الاعتراف بـ«الواقع الوطني الجزائري» (مقال في مجلة La Pensée في أغسطس 1956).

ظل جان دريش شبيحاً، ولم يتخل عن التزامه، وفي عام 1980، انضم إلى لجنة الدفاع عن الحريات في تشيكوسلوفاكيا التي كان يرأسها آرثر لندن. عند وفاته في باريس في مارس 1994، كتبت المجلة الأسبوعية للحزب الشيوعي الفرنسي «Révolution» (عدد 31 مارس 1994) مرة أخرى: «احتفاء الجغرافي الوفي».

الأعمال: من بين مؤلفاته الجغرافية، نذكر فيما يخص المغرب، أطروحته: «أبحاث حول تطور التضاريس في سلسلة جبال الأطلس الكبير، والحوز، وسوس»، Arrault, Tours, 1941، و«وثائق حول أتماط الحياة الجبلية في سلسلة جبال الأطلس الكبير»، نفس الناشر، وبالنسبة للمنطقة المغاربية بأكملها والمنطقة العربية-البربرية: البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (مع ب. بيرو)، دار النشر الجامعية الفرنسية، باريس، المجلد 1، 1953، المجلد 2، 1956، مجموعة مقالات: «جغرافي في زمن انحسار الإمبراطوريات»، هيرودوت، ماسبيرو، باريس، 1979. - نصان مهمان ل ج. دريش: «ليوطي» في «فنيو الاستعمار» (تحرير ش. أ. جوليان)، دار النشر الجامعية الفرنسية (PUF)، باريس، 1946؛ «الواقع الوطني الجزائري» في مجلة «لا بنسيه»، يوليو-أغسطس 1956.

المصادر: ر. غاليسو، «أرباب العمل الأوروبيون في المغرب». - أ. عياش، «الحركة النقابية في المغرب»، المجلد 1. - «الجغرافيا/مناهضة الاستعمار/جان دريش»، هيرودوت، العدد 11، يوليو-سبتمبر 1978. - ذكريات شخصية.

وأكاديمية العلوم في وارسو، وقام بزيارات عديدة إلى الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية، وكذلك إلى الصين. في العام 1952، وشارك في تأسيس جمعية الصداقة الفرنسية-الصينية وترأسها لمدة اثني عشر عاماً، أي إبان تقلبات الصراع الصيني-السوفيتي الذي كان يقسم أيضاً الشيوعية. كان جان دريش يتمسك، دون تراجع، بمواقف مناهضة للاستعمار والإمبريالية، وبالتالي إلى جانب حركات التحرير، دون أن ينفصل عن ولائه للثورة السوفياتية والحزب الشيوعي الفرنسي.

في عام 1945، كان جان دريش ضمن البعثة التي أرسلتها وزارة المستعمرات الفرنسية للتحقيق في العمل القسري في أفريقيا (ساحل العاج وساحل الذهب)؛ وكان التقرير هو أصل قانون إلغاء العمل القسري.

علاوة على ذلك، بصفته شخصية فكرية شيوعية ومتخصصاً في الشؤون الاستعمارية، بذل جان دريش جهوداً شخصية في حملات معارضة الحروب الاستعمارية، داعماً احتجاجات الشباب الشيوعيين ضد حرب الهند الصينية مثل هنري مارتن وسيرج مانيان، صهره، ومواصلاً نشاطه لا سيما ضد حرب الجزائر.

وهكذا شارك منذ 1955-1956 في لجان الإعلام والعمل ضد حرب الجزائر، التي حافظت على مسافة بينها وبين حركة السلام التي فضلها الحزب الشيوعي الفرنسي لشن حملة ضد السياسة الأمريكية ومشروع الجيش الأوروبي. وساهم في صياغة الكراسيات.

دعم إعداد ونشر أعمال ألبير عياش، «المغرب، حصيلة استعمار»، وجان بونسيه، «تونس»، وإيف لاكوست وأندريه برونان، «الجزائر، الماضي والحاضر»، في دار النشر «إديسيون سوسيل». كان المهم بنظره دعم فضالات الاستقلال، نجاح داخل الحزب الشيوعي

عمل أستاذاً في أكتوبر 1941 في ثانوية فولتير في باريس، وانضم إلى المقاومة في إيل-دي-فرانس، وكان جزءاً من هيئة الأركان التابعة للكولونيل رول-تانيغ وشارك في تحرير باريس.

بدأت مسيرته الأكاديمية المتميزة: محاضراً ثم أستاذاً مساعد في كلية الآداب في كين (1944-1945)، ثم أستاذاً في كلية الآداب في ستراسبورغ (1946-1947)، ثم في السوربون. وقام أيضاً في تلك الفترة بالتدريس، بناءً على طلب شارل-أندريه جوليان، في المدرسة الوطنية لفرنسا ما وراء البحار (1947-1948)، وهي المدرسة الاستعمارية السابقة. وفي معهد الجغرافيا بجامعة باريس (شارع سان-جاك)، بعد أن قام بتدريس الجيومورفولوجيا، شغل كرسي «جغرافيا شمال إفريقيا» الذي أضفى عليه كل بريقه، وجدده بمعرفته لهيدان الذي لم يكف عن استكشافه، مصطحباً معه طلاباً من البلدان الثلاثة ومدرسين فرنسيين شباب كانوا «مساعدين» في الجغرافيا، حسب المسمى في ذلك الوقت، مثل ريمون غوليلمو، وأندريه برونان، وإيف لاكوست. وهكذا كان جان دريش حاضراً عند إنشاء أقسام ومدارس الجغرافيا في تونس والجزائر والمغرب عندما حصلت هذه الدول على استقلالها. وسع مساراته لتشمل جبال وصحاري إفريقيا وآسيا (التبت والصحاري العربية في أواخر حياته فقط، ...). وطور الجغرافيا الخاصة بالعالم الثالث. ترأس معهد الجغرافيا من عام 1960 إلى عام 1970، وكان حاضراً في قلب الحركة الطلابية في مايو 1968. وهذا ما دفعه إلى اختيار التدريس في جامعة باريس 7 (ساحة جوسيو)، عند إنشائها في عام 1970، حيث شارك في تطوير مختبر «العالم الثالث» ثم «معرفة العالم الثالث». شغل جان دريش منصب رئيس اللجنة الوطنية للجغرافيا (فرنسا) من عام 1966 إلى عام 1972، ونائب رئيس ثم رئيس الاتحاد الجغرافي الدولي (1968-1980). كان عضواً في أكاديمية العلوم في موسكو